السودان في مناقشات الدستور المصري لعام ١٩٢٣...
قراءة في أرشيف وزارة الخارجية البريطانية

مجلة دراسات أفريقية

Journal Homepage: http://studies.africansc.iq/
ISSN: 2518- 9271 (Print) ISSN: 2518- 9360 (Online)

السودان في مناقشات الدستور المصري لعام ١٩٢٣...
قراءة في أرشيف وزارة الخارجية البريطانية

أ.د. أحمد عبد الدايم محمد حسين

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر/ كلية الدراسات الأفريقية العليا- جامعة القاهرة-مصر

ahmedabdeldaim210@hotmail.com

تاريخ الاستلام:
٢٥/ ٤/ ٢٠٢٤

تاريخ القبول:
٣٠/ ٤/ ٢٠٢٤

تاريخ النشر:
١/ ٦/ ٢٠٢٤

الكلمات المفتاحية:
السودان- الدستور المصرى- بريطانيا- الخارجية- ١٩٢٣.

المجلد الثاني العدد (١٥)
ذي القعدة - ١٤٤٥هـ
حزيران ٢٠٢٤م

ملخص البحث:

حظى السودان بمناقشات مستفيضة خلال جلسات لجنة صياغة الدستور المصرى لسنة ١٩٢٣. حيث وقفت بريطانيا بالمرصاد ضد المحاولات المصرية لتحديد وضع السودان بالنسبة لمصرى داخل بنود الدستور المصرى. بل هددت بالتراجع عن اعلان ٢٨ فبراير ١٩٢٢ برمته على خلفية السودان. ولهذا حدث جدل كبير فى مصر وبريطانيا حول هذا الوضع على خلفية ان السودان يقع ضمن المسائل الاربعة المؤجلة للنقاش بين البلدين. ونجحت بريطانيا فى فرض وجهة نظرها فى هذا الامر واستطاعت توجيه الادارة المصرية للتدول مع لجنة صياغة الدستور لتاجيل هذه المسالة لمفاوضات لاحقة.

Sudan in The Discussions of the Egyptian Constitution of 1923...A Reading in The British Foreign Office Archives

Prof. Ahmed Abdel Dayem Mohammed Hussein
Professor of Modern and Contemporary History
Faculty of African Postgraduate Studies - Cairo University
ahmedabdeldaim210@hotmail.com

Received:
25/4/2024
Accepted:
30/4/2024
Published:
1/6/2024

Keywords:
Sudan - Egyptian Constitution - Britain - Foreign Affairs - 1923.

Journal of African Studies
volume (2)
Issue (15)
Dhul Qa'dah 1445 H

Absrract

Sudan received extensive discussions during the Sessions of the Egyptian Con-stitution Drafting Committee of 1923. Britain stood guard against Egyptian at-tempts to determine Sudan's status in relation to Egypt within the provisions of the Egyptian Constitution. Rather, it threatened to withdraw the entire declaration of February 28, 1922, against the backdrop of Sudan. That is why there was a great controversy in Egypt and Britain about this situation, against the back-ground that Sudan is among the four issues postponed for discussion between the two countries. Britain succeeded in imposing its point of view on this matter and was able to direct the Egyptian administration to negotiate with the Constitu-tion Drafting Committee to postpone this issue to later Negotiations.

المقدمة:

مثل السودان ركنا اساسيا فى مناقشات لجنة صياغة الدستور المصرى لسنة ١٩٢٣. وهو ما جعل الخارجية البريطانية تتدخل فى تلك المناقشات وصياغة وضع السودان داخل بنود الدستور المصرى. فسيطرت على الوزراء المختصين بالمسالة، واتاحت الفرصة للملك فؤاد لتوسيع سلطاته بل هددت بالتراجع عن اعلان ٢٨ فبراير ١٩٢٢ برمته على خلفية السودان. ونجحت فى فرض وجهة نظرها فى هذا الامر واستطاعت توجيه الادارة المصرية للتدول مع لجنة صياغة الدستور لتاجيل هذه المسالة لمفاوضات لاحقة. ولهذا جاءت دراستنا بعنوان " السودان فى مناقشات دستور ١٩٢٣"، لتناقش عملية الجدل التى حدثت بين مصر وبريطانيا حول السودان، ولتقول بأن الادارة البريطانية كانت مرنة فى كثير من المسائل خلال مناقشات الدستور عدا مسالة السودان، حفاظا على مصالحها فى هذا البلد، وتحكما فى سيطرتها على موارد هذا البلد وسيطرة على مصر فى موضوع مياه النيل.

وتعتمد الدراسة بشكل رئيسى على أرشيف الخارجية البريطانية خلال الفترة من ١٩٢١ وحتى سنة ١٩٢٣. وتهدف إلى أمرين: أولهما، تبيان المصالح البريطانية فى السودان ورصد الخلافات المصرية البريطانية حول مواد السودان داخل الدستور المصرى. ثانيهما، رصد التدخلات البريطانية المختلفة عند صياغة بنود السودان خلال مناقشات الدستور المصرى. ولهذا فإن السؤال الذي يطرح نفسه للنقاش: هل مثل السودان نقطة مفصلية فى صياغة دستور ١٩٢٣؟ وكيف تعاملت الادارة البريطانية مع لجنة صياغة الدستور بخصوص السودان ؟ وفى هذا السياق تم تقسيم الفصل إلى أربعة محاور: أولًا- بنود السودان فى مناقشات الدستور المصرى فى فترة وزارة ثروت مارس- نوفمبر . ١٩٢٢ثانيًا - التوافق المصرى البريطانى حول مسألة السودان فى الدستور المصرى بعد استقالة حكومة ثروت. ثالثاً- ردود الفعل المصرية حول صياغات بنود السودان داخل دستور .١٩٢٣ رابعًا- متابعة الخارجية البريطانية لوضع السودان فى مناقشات الدستور المصرى.

أولًا- بنود السودان فى مناقشات الدستور المصرى فى فترة وزارة ثروت مارس- نوفمبر ١٩٢٢ :-

عندما اندلعت الثورة المصرية في مارس ١٩١٩، رفعت شعارين رئيسيين: الاستقلال والدستور.وشكل وضع الدستور فى ذهنية المتظاهرين جزءًا لا يتجزأ من نهاية النظام السياسي القائم، وإقامة نظام جديد يلائم وطنهم. وعلى إثر المحادثات غير الرسمية بين سعد زغلول وميلنر في لندن في يونيو ١٩٢٠، برزت مذكرة ١٨ أغسطس ١٩٢٠ تتحدث عن نظام دستوري يحكمها. وفى عام ١٩٢١ جرت مفاوضات بين وزير الخارجية البريطانى، كيرزون، مع رئيس الوزراء المصرى، عدلي يكن، حول إعداد مسودة دستور على أساس المبادئ الحديثة للنظم الدستورية. وبعد استقالة وزارة عدلى يكن جرت مفاوضات المندوب السامى البريطانى ادموند اللنبي وثروت باشا حول المسألة الدستورية فى الفترة من ديسمبر ١٩٢١ الى يناير ١٩٢٢ انتهت بإنهاء الحماية البريطانية ومنح مصر استقلالها فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢. وتم تعيين مجلس الوزراء برئاسة عبدالخالق ثروت في ١ مارس ١٩٢٢، مهمته الأولى هو وضع الدستور.وفى هذا السياق تعج الوثائق البريطانية بذكر الدستور فى أول برنامج لثروت باشا عند محاولة تشكيل وزارته فى ديسمبر ١٩٢١ معلنًا بحسن نية بريطانيا نحو الاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة، متطلعا إلى استعادة الظروف الطبيعية في مصر التي تسمح بمنح دستور.وعلى الفور قام ثروت بتشكيل لجنة من ٣٠ عضوًا برئاسة حسين باشا رشدي، رئيس الوزراء فى فترة سابقة، وأحمد باشا حشمت كنائب له[1]. لكن اهم ما تقوله الوثائق بعد استقالة

(1) Gamal Essam El-Din:-Egypt's 1923 Constitution: The height of liberalism, Al-AhramWeeklyThursday7Mar2019,https://english.ahram.org.eg/NewsContent/1وانظر327747/1199/ Rachel M. Scott:- Religion and the Nation State in Egyptian Constitution Making, Cornell University Press. 2021, 61.وكذلك انظر Misako Ikeda:-Independence and constitutionalism in Egypt 1919–1922,International Journal of Asian Studies (2022), pp.2,10,11-14 F.O.407195-:- Enclosure in No. 130.Report on Egypt for the Year 1921p,160162-.وانظر ايضا

عدلى باشا من الوزارة بأنه حدث جدل كبير وشد وجذب ورفض لتولى الوزارة، وهنا تاتى أهمية رسالة اللنبى لكيرزون فى ٢ فبراير ١٩٢٢ ليخبرنا بأنه قابل ثروت فطلب منه تولى الوزارة التى عرضها عليه السطان فؤاد، لكن الرجل اجابه بأنه لم ير أي إمكانية لتولي المنصب بنفسه، خصوصا مع مشروع الاتفاقية االمعروضة عليه مع المنصب والتى سبق ان رفضها وفد التفاوض فى نوفمبر ١٩٢١. فصارحه المندوب السامى بوجود صعوبة فى تحقيق نجاح نهائي فى المسالة. مطالبا من وزارة الخارجية البريطانية ضرورة إعداد سياسة ليبرالية قدر الإمكان لتوفير الهدوء، خاصة مع زهول الحكومة البريطانية من تحول الراى العام المصرى نحو العنف، وبالتالى لا يمكن أن يصبحوا طرفاً في ترتيب دائم بين بريطانيا العظمى[١].وحينها ارسل كرزون برسالة الى ألنبي فى ٢١ فبراير ١٩٢٢ بها نسخًا من المستندات التى تحوى رده على المسالتين اللتين طرحهما: الأولى، الإعلان المرسل للبرلمان من قبل الحكومة البريطانية والذى تطلب فيه الموافقة على إنهاء الحماية على مصر. ثم الخطاب الذي يجب أن يوجهه مجلس السيادة إلى السلطان فؤاد عند إبلاغه بالإعلان المذكور سابقا. الثانية، أن الحكومة البريطانية مقتنعة بأن شعب مصر سيظهرون بأنهم يستحقون الاستقلال الذي حصلوا عليه، وسيثبتونه من خلال استخدامهم له، وأن الثقة الممنوحة لهم لم تكن في غير محلها[٢]. وبالفعل نرى فى ملحق الرسالة السابقة ما سمى بإعلان مصر، او اعلان الاستقلال. وفيه اربعة مسائل أخرى: الأولى، أمن اتصالات الإمبراطورية البريطانية في مصر. الثانى، الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل خارجي مباشر أو غير مباشر. الثالثة، حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات. الرابعة، تأجيل مسالة السودان ريثما يتم إبرام مثل هذه الاتفاقيات، وخلاف ذلك فإن يستمر الوضع الراهن في كل هذه الأمور كما هو[٣]. وبالتالى كان

(1) F.O.407192-:- No. 58.Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston,Cairo, February 2, 1922,P.71,72.

(2) F.O.407192-:- No. 73.The Marquess Curzon of Kedleston to Field-Marshal Viscount Allenby, Foreign Office, February 21, 1922,PP.105.

(3) F.O.407192-:- Enclosure 2 in No. 73.Declaration to Egypt.P.107.

السودان جزءا رئيسيا من اعلان الاستقلال، ومن الموضوعات الأربعة المؤجلة، أو ما سمى خطئا بالتحفظات الأربعة، فهى عبارة عن أربعة أمور تم تأجيلها طبقا لتقدير الحكومة البريطانية، وكانت السودان جزءا رئيسيا منها [١].ومع أن الوثائق البريطانية قد أقرت بالإعلان البريطاني لمصر في ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وبأنه اعتراف قانوني باستقلال مصر، الا أنها أشارت فى نفس الوقت بأنه يعد استقلالا اسميا كونه ظل مقيدًا بالروابط الفعلية التى كانت قائمة فترة الحماية[٢].

وفيما يتعلق بسياسة مصر، والبيان الذى القاه رئيس مجلس الوزراء البريطانى فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وما جاء فيه بشان السودان، تبين بأنه أمر مهم جدًا للإمبراطورية البريطانية. ولا يجعل السودان تمر ككلمة عابرة. معبرا بانهم على استعداد لعقد اتفاقيات مع الحكومة المصرية في هذا الشأن بروح التوافق المتبادل. وان الحكومة البريطانية لن تسمح بالتراجع عن التقدم الذي تم بالفعل، وأو تتنكص عن الوعود التى قدموها. وأن الخدمة في السودان لا تحظى بشعبية لدى المصريين، بل كانت أحد الأسباب الرئيسية لكره التجنيد هناك والهروب من الخدمة. وأن المسؤولين المصريين غير مرحب بهم من قبل السودانيين الذين بقيت في أذهانهم ذكريات الحكومة المصرية السيئة فترة الخديو اسماعيل وما تلاها. وان اللورد اللنبى يتفهم متطلبات الحكومة البريطانية بشان السودان ومراعاة مصالح الإمبراطورية البريطانية[٣].ولعل خطاب وزارة الخارجية لمجلس الجمارك والمكوس فى ٢٠ أبريل ١٩٢٢، بأنه ينبغي الاستمرار في معاملة السودان كجزء من الإمبراطورية البريطانية بغرض التفضيل الإمبراطوري[٤]، ليبين اهمية السودان فى

(1) F.O.407192-:-No. 90.EGYPT: DECLARATION OF POLICY. Statement by the Prime Minister, February 28, 1922,PP.118,119.

(2) F.O.407193-:- Enclosure in No. 13.Report on General Situation in Egypt for period from March 23 to 29,1922,PP.20,21.

(3) F.O.407192-:-No. 90.EGYPT: DECLARATION OF POLICY. Statement by the Prime Minister, February 28, 1922,PP.119,120.

(4) F.O.407193-:- No. 20.Foreign Office to Board of Customs and

الاستراتيجية البريطانية.

وارسل ألنبي إلى كرزون من كيدلستون فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ليخبره بأنه رأي السلطان في الساعة ٣ مساءً، وأبلغه بإعلان الحكومة البريطانية، فأعرب عن ارتياحه، وقال إنه سيستدعي ثروت لتشكيل الوزارة. وأنه تواصل مع ثروت فأخبره في الساعة ٧ مساءً بقبول المنصب، وأنه سيقدم قائمة وزارته اليوم التالى بعد موافقة السلطان،١ وأنه سرف يراه حينها وسوف يبرق له بأسماء الوزراء، مشيرا للترحيب والاشادة بهذا الاعلان في الإسكندرية والقاهرة من جميع الطبقات والجنسيات[١]. بعدها ارسل اللنبى لكرزون فى ١ مارس ١٩٢٢ قائمة الوزارة الجديدة مكونة من عبد الخالق ثروت باشا، رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية ووزيرا للشؤون الخارجية، وإسماعيل صدقي باشا للمالية، وابراهيم فتحى باشا للحرب، وجعفر والي باشا للاوقاف، ومصطفى ماهر باشا للتعليم، ومصطفى فتحي باشا للعدل، ومحمد شكري باشا للزراعة، وحسين واصف باشا للاشغال العامة، وواصف سميكة بك للاتصالات[٢].طالبا منه فى ذات اليوم ابلاغه بما هو الإجراء البرلماني المتبع بخصوص إعلان الحكومة البريطانية، ومتى وكيف يتم اقتراح جعله فعالا بالفعل[٣].طالبا منه ارسال النص الكامل لبيان رئيس الوزراء البريطانى حول مصر[٤]. مخبرا اياه بلقاء ثروت وأعضاء وزارته فى دار المندوب السامى؛ وأنه قدمهم اليه في الساعة ٧ مساءً. الاول من مارس ١٩٢٢، وأنه وجدهم جميعًا واثقين

Excise,Foreign Office, April 20, 1922,PP.27.

(1) F.O.407192-:- No. 91. Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston,Cairo, February 28, 1922,P.120.

(2) F.O.407192-:- No. 92.Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston, Cairo, March 1, 1922,P.120.

(3) F.O.407192-:- No. 93.Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston,Cairo, March 1, 1922,P.121.

(4) F.O.407192-:- No. 94.Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston,Cairo, March 1, 1922,P.121.

من أنفسهم ومستعدون للتعاون معه[١].فارسل كرزون الى ألنبي فى ٣ مارس ١٩٢٢، بأن الإجراء البرلماني الخاص بالإعلان المصري سيتم في ١٤ مارس وبه كل الأوراق المصرية المتعلقة باعلان ٢٨ فبراير، ما لم يتم تقديم اقتراح برفض الإعلان، معتبرا الإعلان موافق عليه ضمنيًا[٢].فارسل كرزون إلى اللورد فلاردينو القنصل البريطانى فى باريس فى ٩ مارس .١٩٢٢، ليطلع الحكومة الفرنسية بإنهاء الحماية والاعتراف بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة، مع عدم تغيير الوضع القائم بموقف القوى الأخرى في مصر[٣].وبعد تسليم الوثائق للسلطان في ٢٨ فبراير، تم إصداره فى الجريدة الرسمية، تشجيعا للشعب المصري على استخدام الاستقلال الذي حصلوا عليه [٤].ورسالة ألنبي إلى كرزون في ١٥ مارس ١٩٢٢ تخبرنا بأنه سيتم إعلان السلطان فؤاد ملكًا لمصر فى اليوم التالى في ١٦ مارس [٥]١٩٢٢.

ومثلت مسالة السودان نقطة جوهرية فى دعوة مصر لحضور مؤتمر لوزان، فالخطاب الذى ارسله كرزون إلى ألنبي فى ١٠ أبريل ١٩٢٢، يتعلق بمراجعة معاهد سيفر وعلاقة مصر بتركيا، وتجنب مخاطر أي نزاع بين أحكام هذا الصك والقانون المصري المتعلق بالجنسية، وأن المعاهدة لا تتصرف في حقوق الملكية أو مصالح مصر، وأنه ستكون هناك صعوبة في التوصل إلى اتفاق بشأن مراجعة النص الموجود، وأن مندوبيها سيسشنون بشدة المادتين ١١٣ و ١١٤فيما يتعلق بالسودان، وربما بالمادة ١١٢

(1) F.O.407192-:- No. 95.Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston,Cairo, March 1, 1922,P.121.

(2) F.O.407192-:- No. 99.The Marquess Curzon of Kedleston to Field-Marshal Viscount AUenby ,Foreign Office, March 3, 1922,P.122.

(3) F.O.407192-:- No. 111.The Marquess Curzon of Kedleston to Lord flardingo {Paris),Foreign Office, March 9, 1922,P.153,154.

(4) F.O.407192-:- Enclosure in No. 111.Notice to Advisers.,P.155,156.

(5) F.O.407192-:- No. 118B.Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston, Cairo, March 15, 1922,P.162 A.

أيضًا، ولهذا انتهى الى عدم موافقته على دعوة مصر للمشاركة في المفاوضات التي ستجري بخصوص إبرام السلام مع تركيا[١]. وعلى هذا وقفت السودان نقطة مفصلية بين مصر وبريطانيا فيما يتعلق بدعوة مصر لحضور مؤتمر لوزان.

وتقرير الوضع العام في مصر عن الفترة من ٢٧ أبريل حتى ٣ مايو[٢]١٩٢٢، يشير لعودة المفوض السامي إلى القاهرة قادما من السودان في الثاني من مايو[٣].بعدها احتل السودان مكانة كبيرة في الصحافة المصرية التى تحدثت عن فصل السودان عن مصر. وهاجمت زيارة اللنبى للسودان وحديثه لشيوخ القبائل المحلية، وأن جولته تعبر عن مناورة بريطانية هدفها تأمين ما فشلت في كسبه بالعنف والقوة الغاشمة، ملقية اللوم على عجز الحكومة المصرية فى الوفاء بمسؤولياتها تجاه الأجيال القادمة. وأن الوسيلة العملية الوحيدة لحل صعوبة وضع ملف حدود التراب المصرى فى الدستور الجديد هو أن يشمل السودان فيه، وبالتالي يتم احباط هذه المسالة في المفاوضات المقبلة مع بريطانيا العظمى[٤].

وخطاب اللنبي للمركيز كرزون فى ٨ مايو ١٩٢٢يذكر بأنه تواصل مع لجنة لوضع الدستور يوم ٧ مايو بشأن البند القائل "بأن مصر والسودان دولة واحدة، وأن ملك مصر هو صاحب السيادة على السودان، إلا أن نظام حكومة السودان يخضع للمناقشة لاحقًا"، مبينا بأنه أرسل على الفور لرئيس الوزراء وأخبره بأن الحكومة البريطانية لن توافق على إعلان من جانب واحد، وهو مصر، حول هذا الموضوع. وأن

(1) F.O.407193-:- No. 15.The Marquess Curzon of Kedleston to Field-Marshal Viscount Allenby, Foreign Office, April 10, 1922,PP.24.

(2) F.O.407193-:- No. 45. Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston, Cairo, May 6, 1922,P.78.

(3) F.O.407193-:- Enclosure in No. 45.Report on General Situation in Egypt for Period from April 27 to May 3, 1922,P.78.

(4) F.O.407193-:- Enclosure in No. 45.Report on General Situation in Egypt for Period from April 27 to May 3, 1922,P.82.

مستقبل السودان هو أحد المسائل المحجوزة للنقاش، ولا يجوز تغيير العلاقات القائمة بين بريطانيا والسودان أو مصر والسودان. وانه إذا تم وضع مثل هذا البند في الدستور، فقد يدمر الاتفاقية بأكملها. وحينها وافق رئيس الوزراء ووعد بالتحدث إلى اللجنة. معبرا بأن اللجنة هيئة استشارية فقط، وأن حكومته ليست ملزمة بأخذ نصيحتها. كما أنه اتخذ خطوات سريعة لمنع نشر نشرات مقترحات الهيئة. فختم المندوب السامى بأنه وجد ان المادة قد استبعدت من قبل اللجنة، وانه نقل أمر هذا الاستبعاد بالفعل للصحافة[١]. ورسالة ٩ مايو ١٩٢٢ ترجح بأن القرار كان من عمل اللجنة الفرعية وليس من قبل اللجنة الرئيسية، والتي يكون اعتمادها ضروريًا لتنفيذه. وأن رئيس المجلس قد أعرب عن أسفه العميق للانطباع المؤسف الذى خلقته المسألة، الأمر الذى استدعي لفت الانتباه الذى وجهه رشدي باشا لرئيس اللجنة الفرعية لاتخاذه إجراء غير لائق مشكو منه. وأن رئيس اللجنة الرئيسية يشارك الرأي القائل بأن اللجنة ستتصرف بشكل غير لائق بتضمين بندا داخل مشروع دستور لمصر يتعلق بالسودان، وأيده فى ذلك مجلس الوزراء وعدلي باشا، بأن يتم وزن الأمور فى المستقبل بميزان كامل[٢].والأسئلة المطروحة في مجلس العموم البريطانى فى ١٥ مايو ١٩٢٢ حول مقترح لجنة وضع الدستور بخصوص وضع السودان كجزء من مصر وموقف الحكومة من ذلك؟ فكانت الاجابة بانهم مهتمون بذلك، وان وضعها سيخضع لمفاوضات بين الحكومة المصرية والبريطانية، وان الحكومة المصرية تتشارك بقيادة رئيسها ثروت مع اللنبى بخصوص هذه لمسالة، وان ثروت باشا يتابع بنفسه مع رئيس اللجنة ووعده باعطاء اولوية أكثر داخل اللجنة بخصوص هذه المسالة[٣].وما فعله الحزب الاشتراكي المصري فى اجتماعه

(1) F.O.407-193:- No. 39.Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston Cairo, May 8,1922,PP.74.

(2) F.O.407193-:- No. 40. Allenhy to the Marquess Curzon of Kedleston,Cairo, May 9, 1922,PP.74.

(3) F.O.407193-:- No. 48.Questions asked in the House of Commons, May 15, 1922,P.84.

في الأول من يونيو ١٩٢٢ يعد طرحا خارج السياق الموجود لدى بقية الاحزاب ومثيرا للاستياء، فقد عبر جوزيف روزنتال بأنه ينبغي على السودان، مثل أى أمة، فى أن تكون لها الحرية في تحديد وضعها لأنها ليست مصرية، وأنه ليس للمصريين ولا للإنجليز أي ادعاء على ذلك[١]. وهو ما يعد أمر جديدا وغريبا على الساحة السياسية بشكل عام.

وحين تلقت اللجنة العامة لصياغة الدستور تقريرا من اللجنة الفرعية يوم الأحد ٢١ مايو تضمن مسألة السودان، وتم تسليمها للصحافة، فهنا وجدنا صحافة المعارضة مثل الامة والوطني والأخبار، تعبر عن رؤية الوفدين لهذه المسالة، معبرين عن هدف الانجليز الوحيد من ورائها وهو فصل السودان عن مصر[٢].وتقرير الوضع العام للفترة من ١٥ إلى ٢١ يونيو [٣]١٩٢٢، يشير الى اثارة قضية الضابط السوداني المتهم بالتحريض على الفتنة، واعتبار جريدة اللواء بأن سعى هذا الضابط لدعم المصريين يمثل نوعا من انواع السيادة على السودان، وأن جريمته كانت تعبيراً عن الرغبة في إنهاء حكم مصر وبريطانيا العظمى في السودان. بل أعلنت صحيفة الأهرام" وصحف أخرى أن الضابط المتهم قد طلب من نقابة المحامين المصرية تعيين محام لتسيير أعمال الدفاع عنه. وأن مرقص حنا، رئيس نقابة المحامين المصريين، اتفق مع محمد كامل حسين المعروف كمحرض عمالي وعبد الرحمن البيالي، برفع القضية والتوجه إلى الخرطوم لهذا الغرض. معطيا خلفية عن هذا الضابط، وأنه الملازم أول على عبد اللطيف من الكتيبة العاشرة من قبيلة الدينكا. وأنه هو كتب الوثيقة المبادئ الخاصة بجمعية القبائل السودانية المتحدة بالقاهرة. الوثيقة، مدعيا فيها حق السودان في اختيار حاكمه، وحرية الصحافة وإلغاء قانون العقوبات السوداني. وأن الرجل حوكم بموجب المادة ٩٦ من قانون العقوبات

(1) F.O.407193-:- Enclosure in No. 73.Re-port on General Situation in Egypt for Period from May 25 to June 7, 1922,PP.132,133.

(2) F.O.407193-:- Enclosure in No. 73.Re-port on General Situation in Egypt for Period from May 25 to June 7, 1922,P.133.

(3) F.O.407194-:- No. 6.Field-Marshal Viscount Allenby to the Earl of Balfour, Ramleh, June 25, 1922,P.23.

السوداني بتهمة "إثارة السخط على الحكومة التي أنشأها القانون في السودان"، ووجد مذنبا، فحُكم عليه بالسجن لمدة عام. فقرر مرقص بك حنا وأعضاء نقابة المحامين المصريين الآخرين في القاهرة الدفاع عنه. وانه اذا كان هدف على عبداللطيف يسعى لإثارة السخط ضد حكومة السودان، لكنه لم يكن يسعى لاستبدال النظام القائم بإدارة مصرية بحتة. فى الوقت الذى صدر فيه بيان الحزب الاشتراكي المصري نشرة في الصحافة العربية استمارة مطالبا فيه بوضع ثلاث عشرة مادة ضمنها تحرير السودان. ف مشيرا الى ما ذكره احد طلاب مدرسة الهندسة من السودانيين في اجتماع عقد ٦ مايو متهما فيها الوزارة المصرية بتنفيذ المؤامرة ضد السودان، وان هذه المؤامرة وضعت فى فترة عدلي باشا وتعاون فيها مع الحكومة البريطانية[١]. ولعل نشر المقترحات التى وضعته اللجنة التنفيذية للحزب الاشتراكي المصري خلال وسائل الإعلام، وعلى راسها السودان [٢]، يؤكد بأن بريطانيا قد سعت من خلال جوزيف روزنتال الى تقديم رؤية سياسية بديلة لرؤية الاحزاب السياسية المصرية، مخالفا تمسك الراى العام المصرى بمسالة السودان.

وتقرير الوضع العام في مصر الذي أعدته إدارة الأمن العام الحكومة المصرية للفترة من ١ إلى ١٠ يوليو [٣]١٩٢٢، يشير إلى أن حزب الوفد يعتزم طرح مسألة السودان على المؤتمر المقترح عقده في لندن خلال شهر يوليو ١٩٢٢، ليكون موضوعا للنقاش بين البلدين [٤]. وحينما ادركت بريطانيا حتمية استبدال رئيس الوزراء ثروت بتوفيق نسيم كان عليها ان تضمن التزام خليفته المصير بنفس التزامات ثروات فيما يتعلق بالمسائل

(1) F.O.407194-:- Enclosure in No. 6.Report on General Situation in ruayyt for Period from June 15 to 21, 1922,P.2326-.

(2) F.O.407194-:- Enclosure in No. 12 Report on General Situation in ruayyt for Period from June 22 to 30, 1922P.31,32,34.

(3) F.O.407194-:- No. 24.Field-Marshal Viscount Allenby to the Earl of Balfour,BamZeA, Ratnleh, July 15, 1922,P.36.

(4) F.O.407194-:- Enclosure in No. 24.Report on General Situation in Egypt for Period from July 1 to 10, 1922,P.3640-.

التي يتم التعامل معها باتفاق خارج إعلان ٢٨ فبراير، وعلى راسها مسالة السودان [١].وفى ٢١ اغسطس ١٩٢٢ حدث نوع من هذا الالتزام [٢].وتم إعلان برنامج لحزب سياسى جديد وانه سيكون بزعامة محمد الشريعي باشا واتهمته جريدة اللواء بانه تابع لانجلترا ومستعد للتخلي عن السودان[٣].لكن اتضح ان هذا الحزب الجديد كما عبرت عنه المقطم في ١٥ سبتمبر هو الحزب الدستوري الليبرالي، وانه يدعم حصول مصر على حقوقها الكاملة من بريطانيا في المفاوضات القادمة، وأن هذا مبدأ من المبادئ التي سيلتزم بها الحزب[٤].

واوضح لنا ملخص لجنة الدستور الذى ارسله كيرزون للنبى فى ٢٥ أكتوبر ١٩٢٢ حسب المنشور فى جريدة التايمز البريطانية فى ٢٣ أكتوبر على أن لقب فؤاد هو ملك مصر والسودان، على الرغم من أن الدستور لن يطبق على السودان التابع للمملكة المصرية، وسيتم توفير إدارة خاصة له. مشيرا بأن حكومة صاحب الجلالة لا يمكنها قبول إدراج أي من هذه البنود في الدستور، حيث أن السودان هو أحد الموضوعات المحفوظة بموجب إعلان ٢٨ فبراير، ولا يمكن اعتبار إدراجه إلا كمحاولة للحكم المسبق على وضعية السودان. وانه حينما تم تحديد ذلك بموجب اتفاقية عام ١٨٩٩، لم يُطلق فيها على عباس حلمي لقب خديوي مصر والسودان. علاوة على ذلك، فإن حكومة جلالة الملك شريك مصر في حكم السودان، وأن هناك الكثير من المبررات لدعوة جلالة الملك جورج "ملك السودان"، ووصفه هذا البلد بأنه حيازة بريطانية، كما

(1) F.O.407194-:- No. 52.Field-Marshal Viscount Attenby to the Marquess Curzon of Kedleston, Ramleli, August 8,,P,90,91.

(2) F.O.407194-:- No. 68.Field-Marshal Viscount Allenby to tae Marquess Curzon of Kedleston, Ramleh, August 21, 1922,P,101103-.

(3) F.O.407194-:- Enclosure in No. 77.Report on General Situation in Egypt for Period fromSeptember 11922 ,1.0-,P,126,127.

(4) F.O.407195-:- Enclosure in No. 4.Report on the General Situation in Egypt for the Period from September 11 to 20, 1922,p.7.,

هو الحال بالنسبة للحكومة المصرية، وذلك لاعتماد الصياغة المبلغ عنها للجنة مشروع الدستور. مدركا توافق اللنبى مع راى وزارة الخارجية البريطانية طالبا منه ابلاغه بالاجراءات المقترحه من جانبه بخصوص هذه المسالة كونها ضرورية لوزارة الخارجية البريطانية ومفيده لها[١].ورسالة ألنبي إلى كرزون فى ٢٦ أكتوبر، ١٩٢، تشير بأنه بعد خطاب الخارجية له فى ٢٥ أكتوبر، انخرط في محادثات مع ثروت باشا بخصوص المسودة النهائية من قبل لجنة الدستور، خاصة المادتين الخاصتين بالسودان، وأن ثروت أعرب عن استعداده التام لحذف البنود الخاصة بها، وأن يدخل التعديلات المناسبة أو حذف المسائل قيد المناقشة[٢].

وارسل اللنبي إلى كرزون فى ٣٠ أكتوبر١٩٢٢، نسخة من مشروع الدستور الذى اعتدته لجنة صياغة الدستور وبه التزام كامل بتحفظات إعلان ٢٨ فبراير، مشيرا الى استعداد ثروت باشا استعداده لحذف المادة الأولى التى تعطي للملك لقب ملك مصر والسودان.وتتعدى المادة ٨ من القسم السادس على التحفظ الوارد في إعلان ٢٨فبراير فيما يتعلق بالسودان، من خلال وصف ذلك البلد بأنه جزء لا يتجزأ من مصر. وان هناك مناقشات بين ثروت باشا والسير عاموس وكاسيلى في إمكانية حذف ذلك البند، لكنهم لم يصلوا الى نتيجة بعد[٣]. وفى ٧ نوفمبر ١٩٢٢ ارسل اللنبى مراجعة الحكومة المصرية لمسودة الدستور المقدمة من قبل ثروت باشا للملك، مشيرا لرغبة ثروت باشا فى الاستقالة لكنه يخشى من تحميل الملك له لمسألة السودان، كونه جزء لا يتجزا من مصر، وانه يستغل المسالة لصالح دعم سلطاته على الحكومات المستقبلية بإدخال بنود ضارة

(1) F.O.407195-:- No. 34.The Marquess Curzon of Kedleston to Field-Marshal Viscount Allenby.Foreign Office, October 25, 1922,p.53.,

(2) F.O.407195-:- No. 35.Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston, Ramleh, October 26, 1922,p.53.,

(3) F.O.407195-:- No. 57.Field-Marshal Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston, Cairo, October 30, 1922,p.7478,79-.,

فى اطار التحفظات البريطانية[١]. فوافقه كيرزون على فهمه للخلاف القائم بين الملك وثروت على ارضية السودان فى الدستور واستغلال الاول لها[٢].

وفى ٢٥ اكتوبر ١٩٢٢ ارسل الحزب الوطنى وفدا إلى أوروبا للدعاية في الأوساط السياسية والصحافة، وضم الوفد سودانيين لإثبات ادعائهم بأنهم يمثلون مصر والرأي السوداني. وان هذا القرار اتخذ فى اجتماعات يومي ١٨ و١٩ أكتوبر للتحضيير لمؤتمر السلام وتشكيل لجنة لتسوية موضوع تمثيل مصر في المؤتمر الشرقي. فتكونت من ٥٤ عضوا برئاسة حسن باشا حسيب، ومنها لجنة تنفيذية" من ٢١ عضوا مطالبين بدعوة الأمة إلى الوحدة[٣]. وعلى هذا كانت مسالة السودان حاضرة فى برامج الاحزاب السياسية وفى مؤتمر السلام وفى اى مناقشات معروضة بين مصر وبريطانيا.

وبمراجعة المتعلقة بمصر في معاهدة سيفر المتعلقة بمصر يتضح بأن هناك اتفاقا بريطانيا مع حكومة ثروت حول المادة ١١٣ منها وان يحل نص يتعلق بوجوب أن تتخلى تركيا عن جميع حقوقها السيادية على مصر والسودان، وأن يسري هذا التنازل اعتبارًا من ٥ نوفمبر ١٩١٤، وأن تأخذ تركيا علما بإعلان استقلال مصر فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وأن تعترف باستقلال مصر وتأسيس نظامها الملكى في ١٥ مارس [٤]١٩٢٢.وعلى هذا كان السودان موجودا فى المناقشات المتعلقة بمؤتمر لوزان وتعديل معاهدة سيفر على المستوى الرسمى، كما كان حاضرا على المستوى الحزبى والقوى السياسية المصرية.

---

(1) F.O.407195-:- No. 59.Field-Marshal Alenby to the Marquess Curzon of Kedleston,Cairo, November 7,, 1922,p,80,81.,

(2) F.O.407195-:- No. 68.The Marquess Ourzon of Kedleston to Field-Marshal Viscount Allenby,-9 November 9, 1922,p,86.

(3) F.O.407195-:- Enclosure in No. 70.Report on the General Situation in Fgypt for the Period fromOctober 21 to 31, 1922,p,88,89.

(4) F.O.407195-:- Enclosure in No 81.Suggested Revision of Articles in Treaty of Sevres relating to Egypt (as agreed withSarwat Pasha),p,97.

ومع أن رسالة كرزون لألنبي فى ٢٠ نوفمبر ١٩٢٢، تقول بأن انضمام مصر لاتفاقية لوزان سيكون فيه تعديا على الوضع الراهن فيما يتعلق بأحد الموضوعات المحجوزة لـ إعلان ٢٨ فبراير ١٩٢٢، ويقصد مسالة السودان[١]، إلا أن القوى السياسية المصرية أصرت على حضور هذا المؤتمر والمشاركة فى تعديل معاهدة سيفر بشان مصر والسودان. وتقرير الوضع العام في مصر فى الفترة من ١-١٠ نوفمبر ١٩٢٢[٢]، يشير الى مطالبات الحزب الوطني من خلال جريدة اللواء الى الاستقلال التام لوادي النيل داخل حدوده القديمة والطبيعية، دون أي تدخل أجنبي أيا كان، ودون قيود أو الاحتفاظ بطابع ينتهك هذا الاستقلال؛ وإلغاء اتفاقية السودان لعام ١٨٩٩، وإخلاء كامل للقوات البريطانية من جميع أنحاء وادي النيل[٣].وراح الجهاز الجديد للحزب الدستوري الليبرالي يطالب في ٣٠ أكتوبر يطالب بضرورة الاستقلال التام للاملاك المصرية فى مصر والسودان، وراحت صحافة الحزب تتحدث فى مقالات صريحة عن السودان[٤].

ورسالة اللنبى لكيرزون فى ٢٨ نوفمبر ١٩٢٢ تشير بعزم ثروت على الاستقالة بسبب توتر علاقاته مع الملك فؤاد، وانه اذا ما تم اجباره على التوقيع على الدستور من المندوب السامى البريطانى، فسيعلن من خلال صحافته مسؤولية حكومة ثروت الكاملة عن بنود السودان المحذوفة، وانه سيتم اتهامه بأنه خائن ككونه احبره على التنازل

(1) F.O.407195-:- No. 82.The Marquess Curzon of Kedleston to Field-Marshal Viscount. Allenby, Foreign Office, November 20, 1922,p,98.

(2) F.O.407195-:- No. 90.Mr. Scott to the Marquess Curzon of Kedlcston, Cairo, November 18, 1922,p,100,104.

(3) F.O.407195-:- Enclosure in No. 90.Report on the General Situation in Fgypt for the Period from November 1 to 19, 1922,p,105107-.

(4) F.O.407195-:- Enclosure in No. 90.Report on the General Situation in Fgypt for the Period from November 1 to 19, 1922,p,108,109.

عن نصف سيادته[١]. وبالفعل تم الابلاغ باستقالة ثروت فى ٢٩ نوفمبر [٢]١٩٢٢، دون اجبار الملك عل التوقيع على الدستور وبالتالى فان الرجل بهذا لا يعد مسؤلا عن البنود الحذوفة عن السودان فى المشروعات التى ظهرت بعد ذلك. والوثائق البريطانية تنصفه بهذا المعنى رغم اعترافها بانه كان طرفا رئيسيا فى تفهم هذا الحذف، لكن لم يتم التوقيع على المشروع بصفة نهائية.

ثانيًا- التوافق المصرى البريطانى حول مسألة السودان فى الدستور المصرى بعد استقالة حكومة ثروت:

بعد استقالة حكومة ثروت باشا تخبرنا رسالة كرزون للمندوب السامى البريطانى فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢، على موقف رئيس الوزراء الجديد من المسائل الاربعة وعلى راسها الاتفاقية الأنجلو مصرية عام ١٨٩٩ بخصوص السودان[٣].فاجابه اللنبى فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢، بانه لا داعى للتأكيد على صحة اتفاقية عام ١٨٩٩ حتى لا يحدث هناك شك وجدل بشانها، وأنه بزيارة توفيق باشا نسيم المكلف بتشكيل الحكومة جديدة اكد على موقفه من السودان[٤].بالمقابل اعربت الصحافة الوطنية والوفدية عن الخلافات بين مجلس الوزراء والمفوض السامي فيما يتعلق بصياغة النصوص الخاصة بالسودان داخل السودان، مشيرا لما نشرته جريدة الحرية حول خوف إنجلترا من احتمال قيام تركيا بتنازلها مباشرة لمصر عن حقوقها السابقة على البلاد وعلى السيادة المصرية

(1) F.O.407195-:- No. 98.Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of KedlestonCairo, November 28, 1922,p,113,`114.

(2) F.O.407195-:- No. 99.Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston,Cairo, November 29, 1922,p,114.

(3) F.O.407195-:- No. 100.Tlie Marquess Curzon of Kedleston to Field-Marshal Viscount Allenby,Foreign Office, November 29, 1922,p,114.

(4) F.O.407195-:- No. 103.Field'Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston, Cairo, November 30, 1922,p,115.

على السودان[١]. وبمراجعة المواد المقترح تعديلها في معاهدة سيفر فى البنود ١٠١و١١٣ و١٠٩ والخاصة بتخلى تركيا عن حقوقها فى مصر وبالملكية في مصر والسودان اعتبارًا من ٥نوفمبر ١٩١٤، والاعتراف باستقلال مصر وحياد قناة السويس[٢].

وتقرير الفترة من ٢١ إلى ٣٠ نوفمبر[٣]١٩٢٢، يشير الى الخلاف حول تعريف الحدود الإقليمية للمملكة المصرية واصرار الملك على إشراك السودان في ذلك التعريف، بينما اقترح مجلس الوزراء حذف الإشارة إلى السودان باعتباره أحد الموضوعات المحجوزة لمفاوضات مستقبلية بين مصر وبريطانيا[٤]. ونقل اشارة صحيفة اللواء الى وجود صراع فيما يتعلق بالسودان بين قوة الأمة وقوة العرش، واستعداد إنجلترا لجني رأس المال من ادعاءها المتبجح بأنها احتلت مصر دفاعاً عن العرش. وهاجم الحزب الليبرالي الدستوري موضوع مقايضة السودان للحصول على إمدادات مضمونة من المياه. مشيرا بضرورة تحديد الحدود الجغرافية للسودان المصري فى الدستور المصرى كحل وحيد. فى حين هاجمت صحف النظام وأفكار، الحزب الليبرالي الدستوري لقبوله مقترحات اللورد ميلنر وعدم مطالبته بإخلاء مصر والسودان. متهمة الحكومة باستسلامها للضغوط التي مورست عليها بشأن قضية السودان، "لا السودان ولا الدستور هو الذى اطاح بالحكومة وانما سوء الإدارة بسبب المحسوبية وانعدام الأمن العام، وأن السودان والدستور ليسا هما الأسباب الحقيقية للتغيير، وان محاباة الأقارب

(1) F.O.407195-:- Enclosure in No. 107. Report on the General Situation in Egypt for the Period from November 11 to 20, 1922,p,126,127.

(2) F.O.407195-:- No. 117.Suggested Revision oflArticles in Treaty of Sevres relating to Egijpt if Egyptian Accession is discounted,p,134.

(3) F.O.407195-:- No. 126.Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston, Cairo, December 9, 1922p,140.

(4) F.O.407195-:- No. 126.Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston, Cairo, December 9, 1922p,140,141,142.

وإفلاس سياسة إعلان فبراير هما الاساس[١].وعلى هذا كان الراى العام يدرك بأن وموضوع السودان قد استغله الملك لتغيير حكومة ثروت بحكومة توفيق نسيم. ولعل حديث الصحافة بهذا الشكل القاطع ليدلل على أن مسالة السودان كانت قشة التغيير دون منازع.

وخطاب اللنبى لكيرزون في ١٦ ديسمبر ١٩٢٢ يحيل فيه تقريره السنوي عن مصر لعام ١٩٢١ بشان مشروع المعاهدة الذي قدمته وزارة الخارجية للوفد المصري بتاريخ ١٠نوفمبر، ورفض الوفد المصرى لها بتاريخ ١٥ نوفمبر[٢].وانه بذل جهدا لحث الحكومة المصرية على قبول نصوص حكومة ثروت للمواد ١و ٢، وانه افلح فى اثبات عدم جدواهما[٣].ووقفت مسألة السودان داعما لاعلان الاستقلال فى المشاركة فى ترتيبات مؤتمر لوزان ومطالبة ثروت للحكومتين الفرنسية والإيطالية بحث الحكومة البريطانية لدعوة وفد مصري معتمد للمشاركة في لوزان[٤].

وفى احدى الرسائل الواردة فى ٢٣ يناير ١٩٢٣ يقول بأن الإعلان الانفرادي الصادر عن الحكومة البريطانية في ٢٨ فبراير ١٩٢٢، والذى يعترف بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة. مستفسرا عن ان ان الاستقلال تضمن كلمة "مصر" دون "السودان. وانها كانت ضمن المسائل المحجوزة لتقدير الحكومة البريطانية وإبرام الترتيبات الخاصة بها. وان السودان يعامل بموجب هذه الوثيقة كمسألة موازية تمامًا لحماية المصالح الأجنبية

(1) F.O.407195-:- No. 126.Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston, Cairo, December 9, 1922p,144146-.

(2) F.O.407195-:- No. 130.Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston,Cairo, December 16, 1922p,148.

(3) F.O.407195-No. 135.Foreign Office to Treasury, Foreign Office, December 27, 1922,p,278,279.

(4) F.O.407196-:- No. 14. MEMORANDUM ON THE POLITICAL SITUATION IN EGYPT. Part I.— Resume of Events up to the Declaration of February 28, 1922p.2528-.,

في مصر وحماية الأقليات. حيث يتم وضع السودان في نفس الفئة، دون أي إشارة إلى أنها تقف على أساس مختلف، وان الحكومة المصرية تعتبرها كمسالة الاقليات مسألة داخلية، وبالتالي فإن أراضي السودان جزء من الدولة المستقلة ذات السيادة ؛ وأن الأمر يقتصر على إدارة منطقة معينة داخل الدولة المصرية . ومن ثم فان اعلان الاستقلال قصد أن ينظر إلى السودان خارج دولة مصر المستقلة ذات السيادة، وأنه ينبغي التعامل معها في فقرة منفصلة، وبالتالى كانت السودان في تاريخ إعلان الاستقلال جزءًا من دولة مصر، وأن ملك مصر هو بحكم الواقع ملك السودان[١].

واشارت احدى الرسائل الى موافقة الحكومة المصرية على نص المادة الأولى التي كان المندوب السامى البريطانى قد أعدها مع ثروت باشا على النحو الوارد فى اعلان الاستقلال جنبا الى جنب مع المسائل الأربعة التي احتفظت بها بريطانيا[٢]. وتشير احدى الوثائق لتقديم وثيقة اتفاق تتنازل تركيا بموجبها عن حقوقها وألقابها على الأرض التي لم يعد لها أي اتصال بها فى ذلك الوقت، وتشمل مصر والسودان. وأيضًا إدراج بند يؤرخ لتخلي تركيا في حالة مصر من عام ١٩١٤، وأن مصر لن تكون طرفا في المعاهدة، على أن تسويتها في وقت لاحق بشكل مستقل أو باتفاق لاحق بين تركيا ومصر[٣].

ورسالة ألنبي إلى كيرزون فى ١٤ يناير ١٩٢٣، تشير الى حرص الحكومة المصرية على إصدار الدستور في وقت مبكر، وأنه منخرط في مناقشة مع الحكومة بشان المادتين المذكورتين في برقية ٢٠ أكتوبر. وأن رئيس الوزراء اقترح صيغة اذا وافق عليها البرلمان البريطانى فانه سيقدمها لزملائه وهو أن الدستور القائم واجب التطبيق في جميع الأراضي المصرية باستثناء السودان. وأنه لا يجوز الالتزام بالحكم الوارد في الفقرة

(1) F.O.407196-:- No36.Memorandum on the Relation of the Soudan to Egypt,January 17, 1923,pp.6470-.,

(2) F.O.407196-:- No. 20. Field-Marshal Viscount Allenby (No. 4) to the Marquess Curzon of Kedleston, January 9, 1923,pp.51.,

(3) F.O.407196-:- No. 22. The Marquess Curzon of Kedleston (No. 12) to Field-Marshal Viscount Allenby, Lausanne, January 10, 1923,pp.51.,

السابقة بأن ينتهك حقوق السيادة أو أي حقوق أخرى تمتلكها مصر في السودان" . مشيرا لقبوله بهذه الصيغة. غير أن رئيس الوزراء لم يقدم أي اقتراح فيما يتعلق بلقب الملك، إلا للتعبير عن الأمل في عدم ضغط الحكومة البريطانية أو إغفالها النص المعني. حاثا الخارجية البريطانية على أن التعنت قد يثير قطيعة غير مناسبة مع الحكومة المصرية، وانه قد يكون من الجيد النظر في تبني لقب "ملك السودان بالإضافة إلى ملك مصر. وانه لابد للحكومة البريطانية اعطاء اشارة لإبلاغ رئيس الوزراء أنه في حالة اعتماد صيغ غير مرضية إعلان رفض هذه الصيغ وآثارها، وان التنصل الضمني لاتفاقية عام ١٨٨٩ يعنى تنصل الحكومة المصرية عن الدخول فى مفاوضات مستقبلية فيما يتعلق بالسودان[١].

والصيغة المقترحة، حسب رسالة كيرزون الى ألنبي فى ١٨ يناير ١٩٢٣، في الفقرة الثانية من الدستور تشير إلى أن اعلان السودان مصريا سيثير مخاوفا في السودان. بما يؤشر على أن الحكومة البريطانية غير قادرة أو غير راغبة في مقاومة الادعاءات المصرية في ذلك البلد، مع الرضوخ الضمني لتولي فؤاد لقب ملك السودان، وأن هذا سيكون أكثر انفتاحًا علي سوء الفهم. وانه على الرغم من قلقة الا انه سيسعى لتجنب الاختلاف مع الحكومة المصرية القائمة. مشيرا الى حدوث القطيعة حتميا إذا تم الالتزام بما ورد في إعلان٢٨ فبراير ١٩٢٢. وانه على الحكومة البريطانية تحديد وضع السودان طبقا لبديلين: اولهما، أن البنود ذات الصلة من الدستور بان تقصر لقب الملك على مصر فقط، وانه هذا البند لا يخل بأي حقوق لمصر في السودان، وأن الدستور الذى سيصدر واجب التطبيق في المملكة المصرية مع عدم اخلاله بأي حقوق تمتلكها مصر في السودان. ثانيهما، إذا كان هناك اصرار على إصدار الدستور مع البنود الواردة في شكلها الأصلي أو تم تعديلها بشكل غير كاف، هنا تقدم الحكومة البريطانية اخطارا للحكومة المصرية فى النص التالى " تعتبر الحكومة البريطانية أن إصدار الدستور تم مخلا دون بالشروط المذكورة سابقا،

(1) F.O.407196-:- No. 30. Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Cnrzon of Kedleston, January 14, 1923pp.54.,

وأنه سيعد محاولة من قبل الحكومة المصرية لإلغاء إعلان ٢٨ فبراير ،١٩٢٢، أو تنصلا من اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩، أو محاولة أحادية الجانب لتعديلها وتفسيرها والإضافة إليها. وأن الحكومة البريطانية تنذر الحكومة المصرية من اتخاذ أي إجراء يتعارض من وجهة نظر الحكومة البريطانية مع الوضع الراهن في السودان، وأن الحكومة البريطانية تعتبر نفسها حرة في تجاهل اعلان الاستقلال واستئنافها كامل حريتها فى التصرف فيما يتعلق بذلك البلد." خاتما قوله بأن الحكومة المصرية ستختار حينئذ بين أمرين، إما أن تحافظ على الوضع الراهن فيما يتعلق بالسودان، أو تعرض اتفاقية ١٨٩٩ للخطر من أجل مطالبة غامضة، وحينئذ سيجدون صعوبة فى تطبيقها عمليا [1].

ورسالة ألنبي للسيد ليندسي فى ٢٥ يناير ١٩٢٣، تشير الى انه فكر في أنه من المستحسن الامتناع عن إبلاغ الحكومة المصرية بطبيعة الإعلان الذي ستصدره الحكومة البريطانية في حال تبنى الحكومة المصرية الموقف المتشدد بشان السودان، حتى يتأكد من الطريق الذسن يستعدون للسير فيه لدعم أطروحتهم. وان الخارجية البريطانية غير راغبة في قبول نصوص بديلة تحمل التشويه الضمني بأن السودان كان جزءًا من مملكة مصر، مستصوبا حث الحكومة المصرية عن عدم ارتكاب حماقة إصدار الدستور بالشكل الذي أرادوه، وانه سيكتفى بإبلاغ رئيس الوزراء بالنصوص المقترحة من الخارجية البريطانية، مشيرا عليه بوجوب استشارة الملك فؤاد قبل أن يرسل له إجابته كتابة. مشيرا بأنه قابل رئيس الوزراء فكرر الحجج التي قدمها الملك سابقا وأن النصوص المقترحة غير مقبولة لحكومته. فساله عما اذا كان هذا الأمر بمثابة تعبير رسمي عن نوايا الحكومة المصرية، محذرا من اعتبار الحكومة البريطانية بأنها تصرفات غير ودية، وأنها محاولة ليس للتنديد باتفاقية عام ١٨٩٩ فقط، ولكن للتنصل من إعلان ٢٨ فبراير ايضا، محذرا اياه من مغبة مثل هذه السياسة، ناصحا اياه بالتروى والتشاور مع الملك قبل اتخاذ القرار النهائى فوافق على هذا الراى. مشيرا بمقترح على الخارجية وهو ان يقوم المندوب

(1) F.O.407196-:- No. 37. The Marquess Curzon of Kedleston to Field-Marshal Viscount Allenby ,Foreign Office , January 18, 1923,pp.71.,

السامى باجراء اتصالات مع الملك مطالبا اياه بالرد الفوري على ان الحكومة البريطانية حائرة فى فهم ما جرى، وان هذا الامر سيؤطى الى توقف المفاوضات المستقبلية حول موضوع السودان، وستكون هنك صعوبة فى الغاء الحماية على مصر وتولى لقب ملك السودان، وانهم إذا ابلغوا الحكومات الأجنبية بمثل هذا الموقف، فسوف يعتبرون مثل هذا التصرف من جانب الملك ليس فظاظة ضد الحكومة البريطانية وفقط، بل عملا غير وديا ايضا ويشكل إدانة لاتفاقية عام ١٨٩٩ وتنصلا من إعلان فبراير ١٩٢٢. وأنهم سيعتبرون أنفسهم أحرارًا في أتخاذ المواقف المناسبة لذلك. وان هذا يستدعي نفاد صبر الشعب المصري فى إلغاء الأحكام العرفية وعودة المنفيين وتوتر الرأي العام كأسباب إضافية لعدم لإصدار للدستور وإجراء الانتخابات دون تأخير. مبديا بانه ابلغ ذلك بطريقة ودية بهدف خلق جو من الثقة المتبادلة وإبرام اتفاق دائم، منتظرا وجهة نظر الخارجية فى ذلك قابلا النص المعدل من قبلها[١]. وفى رسالة اللنبي إلى كرزون فى ٢٦ يناير ١٩٢٣ نرى النص المشار إليه في برقية الحكومة البريطانية لاحتواء بعض الآثار التي لا يمكن التوفيق بينها وبين اتفاقية ١٩ يناير ،١٨٩٩ أو بشروط إعلان ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وبقدر التبني من هذه البنود تميل إلى تعديل الوضع الراهن وتوقع المفاوضات المستقبلية، وجّهت الحكومة البريطانية الملك المفوض السامي بتوظيف تلك المعانى للملك فؤاد[٢].

وصدر بيان الوفد بشأن السودان فى ٣ يناير ١٩٢٣ معلقا على اشارات الصحف التي دعمت حكومة ثروت المستقيلة والتى لفتت الانتباه إلى السودان، حيث أإصر البيان على ضرورة الحفاظ على حقوق مصر فى السودان صراحة في الدستور المقترح. وناقشت الصحافة المصرية موقف وزارة نسيم محاولة استنطاقها بخصوص هذه المسالة سواء عبر مجلة ليبرتى او الاخبار او اللواء او السياسة ونشرت طرح مسؤل بريطانى بخصوص

(1) F.O.407196-:- No. 46. Marshal Viscount Allenby to Mr. Lindsay, January 25, 1923,pp.77.

(2) F.O.407196-:- No. 51. Field-Marshal Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston, January 26, 1923,pp.80.

إعداد الرأي العام المصري لحذف اى ذكر للسودان داخل نصوص الدستور. معبرة فى بعضها عن انزعاج الراى العام المصرى من هذا الامر وخشيتها من الحساسية الشديدة للمشاعر المصرية في موضوع السودان[١].

وارسل كيرزون الى ايرى كروليسين بوجوب موافقة مجلس اللوردات بشأن السودان وإدراج فقرة مفادها "أنه في حين أن الحكومة البريطانية تنكر أي فعل يصدر من قبل الملك فؤاد مخالف لاتفاقية عام ١٨٩٩ أو إعلان فبراير ١٩٢٢، فإنها ترغب في أن يكون مفهوماً أنه ليس لديها نية للتدخل في الحقوق الكاملة لمصر في استخدام مياه النيل وتعطيش مصر[٢]. وهذا يعنى تهديدا صريحا لمصر فى حالة الاصرار على موقفها بشان مواد السودان فى الدستور.أ ولعل الخطاب المرسل من البرلمان الى كرزون فى نفس اليوم ٢٩ يناير ١٩٢٣، والذى يبين عدم اعتراضهم على إدراج فقرة في الخطاب المقترح الملك فؤاد"[٣]، يقطع بأن هناك توافقا بين المسؤلين البريطانيين حول السياسات المتخذة بشأن السودان وعدم اى ذكر لها داخل الدستور المصرى. وخطاب كرزون إلى ألنبي فى ٣٠ يناير ١٩٢٣ بشأن موقف الملك فؤاد من السودان، يعطيه الضوء الاخضر فى إجراء الاتصالات مع فؤاد بالمعنى المذكور سابقا، وأنه ينبغي أن يكون نص الجملة الواردة في الفقرة الثالثة من الصيغة كما يلي: سيعتبرون أنفسهم أحرارًا في مراجعة موقفهم في كلا الجانبين". وان تستخدم الصيغة البديلة الواردة في برقية سابقة طبقا للظروف محددا له تغيير بعض الكلمات لتحل محل الجملة الاخيرة الختامية [٤].وخطاب النبى الى ليندسى

(1) F.O.407196-:- Enclosure in No. 53. Report on General Situation in Egypt for Period from January 1 to 10, 1923,pp.8792-.

(2) F.O.407196-:- No. 54. Field-Mrshal Viscount Allenbi to Sir Eyre Crowe , January 29, 1923,pp.92.

(3) F.O.407196-:- No. 55. Sir Eyre CroweLausanne to The Marquess Curzon of Kedleston to, January 29, 1923,pp.93.

(4) F.O.407196-:- No. 58. The Marquess Curzon of Kedleston to Field-Marshal Viscount Allenby,Foreign Office, January 30, 1923,pp.94.

فى ٣ فبراير ١٩٢٢ يشير بانه قبل ووقع، بعد ضغط كبير، وثيقة نص تكون بمعنى ما طالبت به وزارة الخارجية البريطانية. وفي الوقت نفسه قدم رئيس الوزراء الصيغ المتفق عليها كالتالى: اولها، ان مسألة السودان ستظل معلقة حتى المفاوضات النهائية حول النقاط المحجوزة للنقاش. ثانيها، ترجمة النصين المقترحين باعتبارهما نصوصا مقبولة. معبرا بأنه في ضوء استسلام الملك فؤاد يستاذن الوزارة فى ابلاغ رئيس الوزراء بضرورة ادارج التغييرات داخل الدستور، راجيا سرعة ابلاغه بالتعليمات المطلوبة(١).

ورسالة ألنبي إلى كرزون فى ٤ فبراير ١٩٢٣ تحمل النص الإنجليزي للوثيقة المشار إليها في برقية سابقة والموقع علي النص الفرنسى لها من قبل الملك فؤاد، وانه إذا قرر نشره فسوف يبلغهم بذلك: "أبلغ معالي المفوض السامى جلالة الملك فؤاد ملك مصر أن بعض البنود المتعلقة بوضع السودان، والتى تم إدراجها في الدستور المصري لا تتوافق مع وجهة نظر الحكومة البريطانية، وانه لا يمكن التوفيق بينها مع اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ أو بشروط إعلان ٢٨فبراير ١٩٢٢، وأن اعتماد هذه البنود سيبقى الوضع الراهن ويوقف المفاوضات المستقبلية. وأضاف أنه عند قيام المفوض السامي بهذه المهمة في ضوء أن الغاء الحماية قد تم لإرضاء تطلعات الشعب المصري، وأن تأخير صدور الدستور، يجعل الأمور باقية قيد التفاوض، وقد يتم حلها عن طريق المفاوضات بين بريطانيا العظمى ومصر؛ لكن بصدوره يسمح بوجود ممثلين مصريين يمكنهم التفاوض حينها. وان المفوض السامي اعطى الملك تأكيدا بأن الحكومة البريطانية ليست لديها رغبة للتشكيك في حقوق مصر في السودان، أو حقوقها في المياه من النيل. وأن المفوض السامى تم تفويضه لنقل المراسلات بين الملك والحكومة البريطانية حتى يتم استكمال إنشاء المؤسسات الدستورية في مصر، وأن الملك فؤاد يذعن لآراء الحكومة البريطانية بالطريقة التى تم الاتفاق عليها سابقا(٢). وعند مناقشة بعض اعضاء البرلمان

(1) F.O.407196-:- No . 64 .Field-Marshal Viscount Allenby to Mr. Lindsay, February 3, 1923,pp.97.

(2) F.O.407196-:- No. 66. Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston, February 4, 1923,pp.97,98.

مع مسؤلين فى وزارة الخارجية البريطانية فى ٨ فبراير ١٩٢٣اتضح ا مسالة السودان كانت احد الاسباب الرئيسية لتأخير صدور الدستور[١].واشارت ايضا مذكرة احترام القوات البريطانية في مصر فى ١٣ فبراير ١٩٢٣ الى اهمية السيطرة على الطريق البري إلى السودان[٢].

كما وجه الوفد برقية احتجاجية إلى الملك فؤاد نتيجة الإجراءات المتخذة ضد محرر جريدة الاخبار جاء فى مستهلها "جلالة ملك مصر والسودان. فى حين اكد الاهرام على وقوفه ضد سياسة تحويل كلا الشعبين، المصرى والسودانى، إلى أعداء لا يمكن التوفيق بينهم "A1 Afkar" .. وراحت جريدة الافكار تقف ضد بريطانيا فى محاولتها تقديم مصر كمغتصب للسودان. وراحت البلاغ تدافع عن حق السودانيين فى ان يكون لهم ممثلين فى البرلمان المصري وعن حقوق مصر فى السودان[٣].وخطاب اللنبى إلى كرزون فى ١٤ فبراير ١٩٢٣يشير الى انهم قدموا الإجراء الأخير فيما يتعلق ببنود السودان داخل الدستور، وأنهم اختبروا الوضع العام فى مصر وأنها اكثر استقرارا وهدوءا وان هذا الامر جعل هناك توافق بين الملك ورؤساء الوزراء السابقين والاعيان وبعض الوجهاء حول اقرار تلك البنود[٤].

وخطاب ألنبي إلى كرزون فى ١٠ فبراير ١٩٢٣ يحمل رد توفيق باشا نسيم على مطالب الملك فؤاد[٥]. وسنجد ان السودان قد شكل جزءا رئيسيا من اسباب استقالة

(1) F.O.407196-:- No, 77. Record of a Discussion with Mr. Ben Spoor and Mr. E. D. Morel, Foreign Office , February 8, 1923,pp.108,109.

(2) F.O.407196-:- No. 80. Memorandum respecting the British Forces in Egypt, 13 February1923. ,pp.110112-.

(3) F.O.407196-:- Enclosure in No. 81. Report on General Situation in Egypt for Period from January 21 to 31, 1923 ,pp.113119-.

(4) F.O.407196-:- No. 83. Field-Marshal Viscount Allen,by to the Marquess Curzon of Kedleston, February 14, 1923,pp.121.

(5) F.O.407196-:- No. 89. Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess

الرجل عن منصبه. فقد ذكر فى كتاب استقالته فى ٥ فبراير ١٩٢٣ بأن الحكومة كانت جاهزة لإصدار الدستور لولا ما صادفته الحكومة من اعتراض الحكومة الإنجليزيَّة على النَّصين الواردين فيه بشأن السُّودان طالبةً تحرير أحدهما وقصر الآخر على تلقيب الملك بملك مصر وليس بملك مصر والسُّودان. وقد كان البحث مقصورًا في أول الأمر على المادة ١٤٥، وقد اقتضى تبادل الرأي فيما تقدم إلى مناقشة طويلة أوضح في غضونها بالحجج القانونية والأدلة الفعلية الناهضة على وجوب الاحتفاظ بنص المشروع، وكان من أهم ما لاحظه أن المادة ١٤٥ المقصودة بتبادل الرأي لا تنطوي على شيء ما، يخالف الحالة السائدة حينها فيما يتعلَّق بالسُّودان من جهتي الواقع والقانون، بل إن كلّ ما تحتويه إنما هو مجرد تقرير ما لمصر من الحقوق الشرعية بدون إدخال تغيير على الحالة الراهنة. وفي نهاية الأمر اقترحت دار المندوب السَّامي نصًّا جديدًا طرح على بساط البحث والمناقشة، فبعد تحويره تحويرًا طفيفًا حاز الموافقة أُبلغ إلى وزارة الخارجية. وخلاصة ما ورد فيه أن الدستور يتناول تطبيقه الأقطار المصريَّة ما عدا السُّودان بشرط ألَّا يمس هذا الاستثناء بسيادة مصر على السُّودان ولا بحقوقها الأخرى فيه، الى ان استجدت مناقشة تلقيب الملك بملك مصر والسُّودان، وعرضت وزارة خارجية بريطانيا العُظمى نصَّين آخرين يقضي أحدهما بحذف لقب ملك مصر والسُّودان وقصره على ملك مصر، والآخر بتعديل المادة ١٤٥ تعديلًا جوهريًّا. ولمَّا كان ذلك ماسًّا بحقوق البلاد، ما وسعه قبوله ولا تحمل مسئوليته، فقدم مذكرة لفخامة المندوب السَّامي مبينًا وجهة النَّظر والأسانيد في هذا الموضوع. ولكن مع الأسف الشديد لم تصادف قبولًا لدى الحكومة الإنجليزيَّة التي قدمت أخيرًا لجلالة الملك فؤاد مذكِّرات شديدة ما كانت الحكومة تتوقَّع صدورها، خصوصًا وقد كانت المفاوضات دائرة بينها وبين دار المندوب السَّامي بروح الوفاق والوئام. فلمَّا اطلعنا على هذه المذكرات لم يقبل بتحمل تبعتها، وعرض في الحال على الملك استقالته، ولمَّا كان المركز خطرًا والوقت المضروب للإجابة على هذه المذكرات معدودًا بالسَّاعات صار مدةً ريثما يجتمع بقية الوزراء في الصباح. ونظرًا لما أكَّده فخامة

Curzon of Kedleston, February 10, 1923,pp.123.

المندوب السَّامي في هذه المذكرات التي قدمها لجلالتكم بأنَّ الحكومة البريطانية لا ترغب قط في أن تتعرَّض لحقوق مصر في السُّودان، ولا لحقوقها في مياه النِّيل، وصرَّح أنَّه إذا لم تُقبل وجهة نظر حكومته في أربع وعشرين ساعة؛ فإنَّ الحكومة البريطانية تستردُّ كامل حريتها في العمل بإزاء الحالة السياسية في السُّودان ومصر، وأُورَى بأنَّها تلجأ عند الضرورة إلى أي تدبيرٍ تراه مناسبًا. ونظرًا للأخطار الجسيمة التي تستهدف لها البلاد في الحال من جرَّاء هذا الإنذار في حالة الرفض القطعي عند حلول الميعاد، وما كانت تدعو إليه الحالة والظروف، تلافت الحكومة الأمر ووافقت على أن تكتب لجلالتكم بقبول هذين النَّصين المراد وضعهما في الدستور الذي لم يُرفع لجلالتكم إلى الآن، ريثما يَرِدُ ردُّ الحكومة الإنكليزيَّة، وقد مضى ميعاد الأربع والعشرين ساعة المفروضة لوصوله. بقيت الوزارة غير قابلة إلى آخر لحظة محدودة للردِّ المطلوب من مصر، وهي إذا أجابت نداء الواجب نحو العرش، فإنها أجابت أيضًا من أول الأزمة إلى الآن واجبها نحو البلاد، فقدمت استقالتها قبل أن تسجل في الدستور ما وافق جلالتكم عليه تحت تأثير الحوادث محافظة على العرش في أحرج المواقف وعلى حقوق البلاد[1].

وخطاب ألنبي إلى كرزون فى ١١ فبراير ١٩٢٣ يشير الى المراسلات المتواترة حول موضوع الحالة الناشئة لشروط المواد الخاصة بالسودان في مشروع دستور مصر، وأنه وفقًا للسلطة المنقولة إليّه من قبل وزارة الخارجية فى ٣٠ يناير ١٩٢٣ أجرى مقابلة مع الملك فؤاد نصحه فيها بالتريث وقرا عليه الانذارات البريطانية، مقترحا عليه التشاور مع وزارته. مشيرا ال اتصال رئيس الوزراء به بشكل غير رسمي، وقدم له الصيغتان التاليتان لمواد السودان داخل الدستور، لتحديد الوضع القانونى لمصر في السودان، وأن الدستور هو قابل للتطبيق في مملكة مصر لا يشمل السودان. حيث ذكر توفيق نسيم باشا أن هذه الصيغ بدت مقبوله له، وأنه سيسعى لتأمين موافقة زملائه على إدراجها في الدستور. مبديا موافقة رئيس الوزراء والملك على الصيغ البريطانية وقبول الوزراء

(1) F.O.407196-:- Enclosure in No. 89. Extract from the "Journal officiel" of February 10, 1923,pp.124126-.

المصريين بذلك، مع ابلاغ سعيد باشا برغبة الملك فى تعديل فتم ابلاغه بقبول النص دون تاخير مع تطكينه بحقوقه فى السودان ومياه النيل، فوافق رئيس الوزراء وزملائه على إدراج المادتين في الدستور بالشكل المذكور سابقا[١].

وخطاب اللنبي للملك فؤاد فى ٢ فبراير ١٩٢٣بأنه موجه من قبل المركيز كرزون للملك فؤاد وثيقتين للتوقيع عليهما بشان الاجراءات التى ستتخذها الحكومة البريطانية فى حالة عدم التوقيع [٢]. حيث طرحت الوثيقة الاولى عدم اعتراف الحكومة البريطانية بفرضية أن يلقب ملك مصر بلقب ملك السودان، وأنهم سيبلغون الحكومات الأجنبية بذلك، وانه فى حالة اصرارة فان هذا الحكومات ستعتبر هذا الرد فيه فظاظة للحكومة البريطانية وعمل غير ودى يناقض اتفاقيةال ١٩ يناير ١٨٩٩ وإعلان ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وأن الحكومة البريطانية ستعتبر نفسها حرة في مراجعة موقفها اذا تنصلت الحكومة المصرية من اتفاقية يناير f899 أو إعلان فبراير١٩٢٢، وأنها ترغب بعدم نيتها للتدخل في حقوق مصر الكاملة فى مياه النيل. وانها فى حيرة فى فهم الأسباب التى جعلت الملك فؤاد وحكومته يتدخلون فى الدستور لاحباط المفاوضات المستقبلية بشأن موضوع السودان، وان الحكومة البريطانية منزعجة من عدم تقدير مصر لالغاء الحماية وإرضاء تطلعات الشعب المصري وعدم التأخير الذي يشمل إدامة نظام استبدادي، وانها تامل فى فتح باب النقاش بين بريطانيا العظمى ومصر وحسم بالتفاوض بين البلدين، وبالتالي لا يسعها إلا أن ترغب في رؤية نظام دستوري لديه القدرة على عقد هذه المفاوضات مع ممثلين مفوضين من قبل الشعب المصري. لكن اذا تمسك الملك بدوره فسوف يفقد صداقة الحكومة البريطانية، مع تذكيره بانه يسعى لانتاج سلطة أوتوقراطية، مع الأخذ في الاعتبار شرور النظام الفردى الذي جلب تدخلهم في مصر عام ١٨٨٢، ومن ثم

(1) F.O.407196-:- No. 91. Marshal Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston, Febinary 11, 1923. 1 HAVE the honour to refer to my telegram No. 39 of the 25th January, 1923,pp.128130-.

(2) F.O.407196-:- Enclosure 1 in No. 91. Field-Marshal Viscount Allenby to King Fuad. Cairo, February 2, 1923,pp.131.

فانهم منذ فبراير ١٩٢٣ وصاعدا سوف يدققون مراقبة أفعاله الشخصية والكتابة عنها وارسالها للحكومة البريطانية[١].

وتضمنت الوثيقة الثانية ابعض البنود المتعلقة بوضع السودان وإدراجها في الدستور المصري، وأنها كانت قيد النظر من قبل الحكومة البريطانية وعدم تناقضها مع اتفاق ١٩يناير ١٨٩٩، أو مع شروط إعلان ٢٨ فبراير١٩٢٢، وبقدر ما اتجه اعتماد هذه البنود إلى تعديل الوضع والقائم وتوقع المفاوضات المستقبلية، وجهت الحكومة المفوض السامي لتقديم احتجاجات في هذا الشأن للملك فاروق. ليعرب له عن رغبة بريطانيا فى اصدار الدستور وأن المسائل لا تزال محل الخلاف سيتم حلها عن طريق المفاوضات بين بريطانيا العظمى ومصر، مع التأكيد على حقوق مصر في السودان أو حقوقها في مياه النيل. فوافقه الملك على وجهة نظر الحكومة البريطانية[٢].

وتضمنت الوثيقة الثالثة رسالة من االملك فؤاد إلى ألنبي فى ٣ فبراير١٩٢٣مبلغا اياه أن البنود الخاصة بالسودان والتى تتعارض مع اتفاقية ١٩يناير ١٨٩٩ أو مع شروط إعلان ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وتاثير ذلك على المفاوضات المستقبلية، وتاكيده على حقوق مصر في السودان وحقوقها فيه مياه النيل، وبناء على ذلك طلب من المندوب السامى ابلاغ حكومته بقبول وجهة نظر الحكومة البريطانية فيما هو معروض عليه سابقا[٣]. فى حين راحت الوثيقة الرابعة المرسلة من نسيم باشا للملك فؤا، وأنه بناء على التأكيدات الرسمية التي قدمها المفوض السامي للملك فؤاد بالحفاظ على حقوق مصر في السودان وحقوقها في مياه النيل، وأنه استشار وزرائه وحصل على موافقتهم على النصين المقدمين من قبل الحكومة البريطانية: اولهما، اللقب الذي سيحمله ملك مصر سوف يثبت السلطات المخولة التي ستحدد الوضع النهائي للسودان. ثانيهما، أن

(1) F.O.407196-:- Annex 1 to Enclosure 1 in No. 91., February 2, 1923,pp.131.

(2) F.O.407196-:- Annex 2 to Enclosure 1 in No. 91., February 2, 1923,pp.132.

(3) F.O.407196-:- Enclosure 3 in No. 91. King Fuad to Field-Marshal Viscount Allenby,Palais d'Abcline, le 3 fevrier 1923pp,133.

هذا الدستور واجب التطبيق على المملكة المصرية، وأن هذا الحكم لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على حقوق مصر في السودان[١].وعلى هذا فان موافقة الملك والوزارة على النصين الخاصين بالسودان قد فرضا تحت التهديد البريطانى، وأن الموافقة عليهما جاءت صريحة فى الوثائق البريطانية.

وتشير مذكرة توفيق نسيم باشا في ٢٣ يناير [٢]١٩٢٣، الى رغبته الصادقة في المساهمة في التقدم المادي والمعنوي لبلاده باقامة نظام دستوري يقيم تعاونًا بين الحكومة والأمة، فتم إعداد مشروع من قبل اللجنة الاستشارية للتشريعات بوزارة العدل، ثم ادخلت عليه بعض التعديلات الرسمية للنظر فيها من قبل مجلس الوزراء، لكن قبل الموافقة على المشروع في شكله النهائي أعرب الملك والمندوب السامى عن رغبته حول تعديل موضوع السودان كما ذكر فى المادتين ٢٩ و ١٤٥ فى المسودة الأولى (اللتين اصبحتا ٣٠ و ١٥٠ من المشروع الجديد)، وانهم قبلوا هذه الرغبة بروح التوفيق وتبادل الآراء حول المادة ١٤٥، التي تنص على أنه سيتم تطبيق الدستور على جميع أنحاء المملكة المصرية ما عدا السودان. وأنه على الرغم من كونها جزءًا لا يتجزأ من المملكة، سيكون لها نظام حكم يتم إنشاؤه عبر قانون خاص. وتبع ذلك مناقشة طويلة طرح خلالها رئيس الوزراء الحجج القانونية والواقعية لصالح الحفاظ على عدم سقوط مشروع الدستور. مشيرا للمادة ١٤٥المعنية وبأنها لا تحتوي على أي شيء يتعارض مع الوضع القانونى القائم بالسودان. وأنها ببساطة تؤسس الحقوق المشروعة لمصر دون تغيير في الوضع الراهن. غير ان المندوب السامى اقترح نصًا تمت مناقشته بعد تعديل طفيف، بأن يسري الدستور على جميع الأراضي المصرية ما عدا السودان دون انتهاك سيادة مصر أو حقوقها الأخرى في السودان. وان البند ١١ من بنود عصبة الامم تحافظ على حقوق مصر فى السودان. فى حين ان المادة ٢٩ من المسودة والتى تشير بأن جلالة الملك يحمل لقب ملك

(1) F.O.407196- :-Enclosure 4 in No. 91. Tew file Nessim Pasha to King Fuad., le 3 fevrier 1923pp,133.

(2) F.O.407196- :- No. 92. Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston, February 31, 1923,pp,134.

مصر والسودان، لكن هذا البند لم يتم وضعه خلال المناقشة الأولى للمسودة بناء على اقتراح من وزارة الخارجية البريطانية، وبالتالى بناء على تلك المادة كرست التقليد الذى تم إنشاؤها مع إنشاء مصر الحديثة بفرمان السلطان العثمانى بمنح محمد على وخلفائه حكومة مصر وحكومة النوبة ودارفور وكردفان وسنار بكل تبعياتها الموجودة خارج مصر. وتطور هذا الامر في عهد السلطان سنة ١٩١٤، ثم في عهد الملك فؤاد سنة١٩٢٢، دون أن يؤدي إلى تقليل في الممتلكات الإقليمية المصرية المكتسبة عن طريق الامتياز أو حق الفتح، فتم تاسيس المملكة المصرية والاعتراف بها من قبل بريطانيا العظمى، وحصل الملك على اللقب بشكل فعال بصفته ملك مصر والسودان، دون أي إجراء من قبل إنجلترا أو من قبل أي دولة أخرى. وبعد الإيضاحات المقدمة قامت وزارة الخارجية بإبلاغهم بوجوب تعديل المادتين ٢٩ و ١٤٥ من مشروع الدستور، وانهم اضطروا الى قبولها خشية تعارض ذلك مع التحفظات الاربعة وتوقف المفاوضات المستقبلية، وان قبولهم ليس عن رغبة الحكومة المصرية والملك، لكن خشية أن ينتج عنه تداعيات في جميع أنحاء البلاد وعلى علاقات مصر مع بريطانيا العظمى، وان نشره معارضا لمصالح بريطانيا يضر بمصر وحكومتها، وانها لا ترغب فى تازيم الوضع القائم وبالتالى كان لابد من الموافقة على التعديلات المطلوبة، وعدم التضحية بالاستقلال، وعدم تعريض نجاح مفاوضات الحكومة مع المندوب السامى بششان معاهدة لوزان وحول السودان[١].

وتقرير الفترة من ١ إلى ١٠ فبراير [٢]١٩٢٣، يشير الى اختلاف وجهات النظر بين الحكومتين المصرية والبريطانية حول البنود المتعلق بالسودان فى الدستور، واستقالة حكومة توفيق باشا نسيم بسببها. حيث كان الدستور جاهزا للصدور لولا المعارضة التى لقيها من قبيل بريطانيا بشأن البندين المتعلقين بالسودان، التي اقترح إدراجها في

(1) F.O.407196- :- Enclosure in No. 92. Note communicated by Teiofik Nessim Pasha,pp,134136-.

(2) F.O.407196- :- No. 100. Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston, February 17, 1923p,139.

قانون الدستور. حيث أرادت الحكومة البريطانية تعديل "ملك مصر" وليس "ملك مصر والسودان." وتعرضت الفقرة الأولى لنقاش وجدل كبير حولها للحفاظ على النص المقترح. فى حينلا يحتوى البند ١٤٥ على أي شيء يتعارض مع الوضع القائم في السودان، محافظا على الحقوق المشروعة لمصر بدون تغيير الوضع الراهن بأي شكل من الأشكال.حين اقترح المندوب السامى نصًا جديدًا يقول بامتداد الدستور إلى جميع الأراضي المصرية باستثناء السودان، دون الانتقاص من سيادة مصر ولا من حقوقها الأخرى في السودان. وتم إجراء مناقشة جديدة فيما يتعلق بعنوان "ملك مصر والسودان." وبناءً على ذلك، اقترحت وزارة الخارجية بدورها نصين جديدين ؛ الأول قصر لقب السيادة على "ملك مصر"، والثاني يُحدث تغييراً في جوهر البند ١٤٥. ولكن نظرًا لأن هذه النصوص تنتهك حقوق البلاد، فاصبح غير قادر على الموافقة علي تحمل مسؤوليتها. فارسل مذكرة إلى المفوض السامي توضح مرتكزات الحكومة المصرية الا ان بيطانيا رفضتها، وتم اجراء محادثات بين الحكومة والمندوب السامى لم يوافق على ملاحظاتها فاضطر الى الاستقالة. وهنا فتح المناقشة بين الحكومة ودار الإنابة البريطانية، مما أدى إلى صياغة نصين جديدين، بالا يمتد لقب الملك الى السودان، وان وضعه سيتم تحديده من قبل الممثلين المعتمدين، وأن حقوق مصر لن تتأثر بدخول الدستور حيز التنفيذ. وتم نقل هذه النصوص من قبل المفوض السامي لوزارة الخارجية البريطانية فلم ترد عليها، لكن المندوب السامى اكد بأن الحكومة البريطانية ليس لديها نية لمناقشة حقوق مصر في السودان أو حقوقها في مياه النيل، لكن فى المقابل اعطى انذار لمدة ٢٤ ساعة لقبول الانذار البريطانى والا ستستأنف الحكومة البريطانية الحرية الكاملة في العمل فيما يتعلق بالوضع السياسي في السودان وفي مصر. مستمرا فى نقل تفاصيل استقالة الرجل وان الضغط اضطر الملك لادراج النصين للحفاظ على ما حصلت عليه مصر. وهنا لجأ البعض إلى العنف اعتراضا على النص المتعلق بتقييد سيادة مصر على السودان، مؤكدين على أنه بدون السودان لن تستطع مصر العيش ليوم واحد. ولعب حزب الوفد الدور البطولي بخصوص وانهم لا يوفقون على أي وزارة مصرية يتعين

عليها إصدار الدستور لا ينص على سيادة مصر على السودان، ولا تشترط أن يكون ملك مصر ملكالالسودان. مرددين هتافات يعيش وادي النيل المستقل! عاش ملك مصر والسودان، يحيا سعد .٢ !. فى حين راحت الصحف البريطانية تؤكد على استكمال المواد المتعلقة السودان فى مشروع الدستور. واحتج الوفد بشدة ضد هذه الإجراءات الجديدة، معلنا عدم قبول مصر لأى نود تقلل من سلطتها على السودان، كونها تشكل مع مصر كلًا لا ينفصل. فى حين دعا الحزب الشيوعي المصري لتحرير وادي النيل شاملا السودان من جميع السيطرة الأجنبية، وتعزيز الصداقة بين مصر والسودان بتجنب ظلم السودان، والنظر لمصلحة الطرفين من أجل تشكيل جبهة موحدة للثورة، وراح الحزب الدستوري الليبرالي وبعض الصحف المصرية يؤكدون على تراجعهم عن الضرر الذي تسببوا به في الاتفاق مع مقترحات دار الانابة بخصوص مسألة الدستور والسودان[١].

ورسالة ٢٨ فبراير ١٩٢٣ تشير لقيام عدلي باشا بإصدار بيان بالسياسة التي سيؤيدها حزبه في حال أي حكومة تتولى مهامها. وتتمثل فى رفع القيود التي فرضتها الحكومة البريطانية على حرية الحكومة المصرية فيما يتعلق بالمواد السودانية في الدستور. حيث تواصل المندوب السامى معه فى حال توليه المنصب بشان السودان، فاشار بأنه قد يجد وسيلة لاستبعاد أي حكم مسبق بشان السودان من نص الدستور، وإحالة المسألة إلى مجلس النواب عند اجتماعه. وسيستخدم النفوذ الكامل لحزبه لحث البرلمان على ترك المسألة معلقة حتى المفاوضات النهائية[٢].وارسلت برقية بتاريخ ٢٨ فبراير بشروط عدلي لتشكيل الوزارة، وهى استبدال بندى السودان في المسودة الأصلية الدستور بمادة واحدة تنص على موقف السودان بشأن الملك، ويحدد الدستور من قبل البرلمان. وانه عند وجود صعوبة فى ذلك وقيام البرلمان المصري بتأطير بنود السودان سيكون غير مقبول للحكومة البريطانية، وسيكون الصراع أكثر حدة نسبيًا، لأنهم حينئذ لن يتعاملوا

(1) F.O.407196- :- Enclosure in No. 100. Report on General Situation in Egypt for Period from February 11923 ,10-pp,139145-.

(2) F.O.407196- :- No. 105. Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston, February 28, 1923,pp,147,148.

مع الملك والوزارة المعينة من قبله فقط، ولكن مع ممثلى الامة المصرية. وبالتالى سيكون عدلى غير قادر على التنفيذ، وان هذا سيكون ضمانهم الوحيد ضد إحياء السودان لتفاقم الجدل بصورة اكثر مما كان عليه سابقا. مشيرا للموقف البريطانى وهو أن الحكومة المصرية إذا أصرت على ذكر السودان في الدستور، الذى يشير فقط إلى مصر، وجب عليهم الالتزام باحالة أي تعديلات بوضع السودان للتفاوض النهائي باعتباره من المسائل المحجوزة. وتم تأطير النصوص بتاريخ ١٨ يناير لتتوافق مع هذا المبدأ. وأن المندوب السامى على استعداد للنظر في الصيغ البديلة بشرط تاجيل النقش فيها، وأن عدلى وغيره من المرشحين الاخرين يفهمون ذلك جيدا[١].

وتقرير الفترة من ١١ إلى ٢٠ فبراير[٢] ١٩٢٣، يشير الى لقاء كبير عقده حزب الوفد في العباسية اصدروا فيه قرارات احتجاجية فيما يتعلق بالسودان، وطالبت الأحزاب السياسية الثلاثة بانه لا تفاوض طالما بقى الإنجليز على أرض مصر والسودان، وعارض الوفديون أي وزارة خارج حزبهم، وعبروا عن قبولهم لاستقالة نسيم باشا دفاعا عن السودان، كعقبة أمام وزارة عدلي اذا شكل الوزارة. وارسلوا برقية شكر لنسيم معبرين عن موقفهم الوطنى بشان السودان، منتقدين المساس بحزبى عدلى وثروت فى هذه المسالة، وان نسيم استقال قبل أن يتم إبلاغه بقبول وزارته بتعديلات السودان في مواد الدستور. وقرر اعضاء نقابة المحامين دعم محتويات مذكرة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢ يناير١٩٢٣ م والتى تنص ينص على أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر، كذلك محتويات مذكرتهم في ٢٧ ديسمبر ١٩٢٢ وسياسته، معربين عن عدم الموافقة على عرض مجلس الوزراء في مواجهة تهديدات الحكومة البريطانية بخصوص بنود السودان، على اعتبار ان هذا الامر سيكون ملزما بأي حال من الأحوال للأمة المصرية. وان اى مصر يقبل بالوزارة عليه حماية الاستقلال التام لمصر والسودان ورفع القرارات إلى جلالة

(1) F.O.407196- :- No. 106. The Marquess Curzon of Kedleston to Field-Marshal Viscount Allenby, Foreign Office, March 3, 1923,pp,148,149.

(2) F.O.407196- :- No. 107. Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston, February 26, 1923,pp,149.

ملك مصر والسودان. وقرروا مراجعة الإجراء الذي اتخذته الحكومة البريطانية بشأن مسألة السودان.واعلاء النظرية القائلة بأن الأمة ليست ملزمة برضا الملك ووزارة نسيم على مطالب الحاكم البريطاني بخصوص بنود السودان. وراحت الصحافة العربية تدين إجراء الحكومة البريطانية بشأن قضية السودان وتصفها بأنها إرهاب.حيث المحت المقطم بأن الأزمة لم تكن قسرية بسبب مسألة السودان فقط، ولكن للتخلص من وزارة نسيم وتمهيد الطريق لتنفيذ السياسة البريطانية عبر عملاء مطيعين. وان استقالة نسيم فتحت الباب أمام عدلي باشا على خلفية المذكرة التى قدمها إلى المقيم البريطاني في ٥ مارس ١٩٢١والتى عبر فيها بأنه لو كانت حكومته موجودة فى السلطة، فإنها كانت ستترك قضية السودان معلقة. وعنما تم ترشيح عدلى فى وقت لاحق لتشكيل الوزارة عادت الصحافة لتشن هجوما على الرجل وحزبه وتصفهم بانهم أدوات للسياسة البريطانية وانهم سيشنون الحرب على التطلعات المصرية، مدعومين من قبل القوة الأجنبية والأحكام العرفية. وتم تضخيم الامر عبر القول بأن الادارة البريطانية لن تقبل تشكيل وزارة الا اذا اقر اعضائها باغلاق قضية السودان. فى حن راحت جريدة البلاغ تقول باهمية الحفاظ على بنود السودان فى الدستور. بالمقابل طرحت جريدة المقطم نظرية أن الأمة غير ملزمة بقبول مجلس وزراء نسيم للمطالب البريطانية فيما يتعلق بالسودان، حيث تم إخطار البريطانيين باستقالة تلك الحكومة بالتزامن مع الرد المصري الذي تم التوقيع عليه من قبل وزارة النسيم اسميا فقط، لكن التوقيع الفعلى تم من قبل الملك فؤاد[١].وفى بداية مارس ١٩٢٣ وفى ظل الدعايات، رفض عدلى بشكل قاطع قبول المنصب[٢].

وفى ٢٦ فبراير ١٩٢٣ تم ارسال مذكرة السير موريس آموس، المستشار القانوني لدار الانبة فى مصر، تعليقا على مذكرة هيدلام مورلي، حول علاقة السودان بمصر

(1) F.O.407196- :- Enclosure in No. 107. Report on General Situation in Egypt for Peiiod from February 11 to 20, 1923,pp,149156-.

(2) F.O.407196- :- No. 109. Field-Marshal Viscount AUenby to the Marquess Curzon of Kedleston,March 5, 1923pp,157.

فى١٧ يناير [1]١٩٢٣. فتحت عنوان منزلة السودان، ابدى السير موريس ملاحظات على مذكرة هيدلام مورلي المؤرخة فى ١٧ يناير ١٩٢٣، أبدى بعض الملاحظات: اولها، أن المناقشة الأخيرة حول مكانة السودان بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية دارت حول ادخل بندين يتعلقان بالسودان داخل مواد الدستور المصرى، يتضمنان أن يحمل الملك لقب ملك مصر والسودان، وأن يطبق هذا الدستور على جميع أنحاء المملكة المصرية باستثناء السودان، على الرغم من أنه يشكل جزءًا من المملكة. وأن يكون له نظام حكم خاص بقانون خاص. ثانيهما، يبدو أن إصدار هذه البنود يعني ضمناً تأكيد بأن السودان "جزء لا يتجزأ" من مملكة مصر، وأن للحكومة المصرية حرية التشريع للمصريين هناك، وتحديد "نظام الحكم" المطبق على السودان، وأن يكون لملك مصر الحرية في أن يأخذ لقب "ملك مصر السودا. ثالثها، وقفت الحكومة البريطانية ضد هذه المقترحات واحتجت عليها، باعتبارها خروجا على اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩، وتعديلا للوضع الراهن بالسودان حينئذ والواجب صيانته باعلان ٢٨فبراير ١٩٢٢. وان تييدلام مورليف وصل نتيجة لأبحاثه إلى استنتاج مفاده أن اتخاذ الحكومة البريطانية لهذا الموقف، قد أكدت الادعاءات التي لا يمكن تبريرها. مستعرضا مكانة السودان قبل إعلان ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وبأنه يكشف عن وضع دستوري موافقا لرأى المصريين أكثر مما تدعيه بريطانيا؛ وان الاعلان نفسه يحصن الأطروحة المصرية. ويخلص إلى أن السيادة على السودان في تاريخ هذا الإعلان كانت للملك فؤاد ومصر، وانه إذا كان السودان جزءًا من دولة مصر ذات السيادة، فإن ملك مصر بحكم الواقع هو ملك السودان. رابعها، إذا كان مؤلف المذكرة قد وجه انتباهه بشكل رئيسي إلى لقب الملك، أو بالأحرى إلى هذا الجانب من العلاقات القانونية بين السودان ومصر مما يؤثر على مطالبة ملك مصر بلقب الملك، الا أن المراسلات التي وجهتها الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية بأن وضع السودان كما تم تحديده عام ١٨٩٩ لم يتم تعديله لصالح مطالبات مصر قبل عام ١٩٢٢، فإن الادعاء المصرى فيه قصور الا اذا تم اعتبار اتفاقية ١٨٩٩

(1) F.O.407196- :- No. 113. Field-Marshal Viscount AUenby to the Marquess Curzon of Kedleston, February 26, 19233,p,159.

باطلة، أو أنه يمكن نقضها في أي وقت من قبل الحكومة المصرية، بطريقة تعيد السودان إلى سيادتها. وبالتالى هناك مأزق منطقي واجهه المصريون، حيث زعموا أن السودان جزء من مصر، أم أن السيادة على السودان منوطة حصريًا بحاكم مصر وبنفس اللقب الذي يحكم به مصر. وهو ما يخالف الحكم البريطانى نفسه، فالملك جورج الخامس لا يحكم جميع ممتلكاته بنفس اللقب. وانه حتى إذا افترضنا أن السودان يخضع للسيادة غير المشتركة لملك مصر فلا تتبع ذلك أن الملك فؤاد هو ملك السودان. صحيح أن الخديوي السابق عباس حلمي باشا ادعى ذلك على النوبة والسودان وكردفان ودارفور، الا أن الادعاء المصري بأن السودان جزء لا يتجزأ من مصر يتجاوز أي شيء يمكن الدفاع عنه بعقلانية. والخلاف الوحيد الذي يستحق الفحص هو أن السودان في جميع الأوقات تبعية غير قابلة للتصرف لمصر، وخاضعة لسيادة الحاكم المصرى المطلقة، وله الحرية في أن يتبنى لقبه هناك، وإقامة الحكومة التى يراها مناسبة هناك. وان طرح تيدلام الرئيسى وهو ان سيادة ملك على السودان تخوله تولي أسلوب ملك تلك الأراضي. مفندا هذا الطرح بالوضع قبل تمرد المهدية عام ١٨٨٢، حيث كان السودان تبعية أوحيازة خديوي مصر، وعلى هذا النحو كان تحت حكمه الوحيد اما السيادة المطلقة فتعود للسلطان العثمانى. وانه اذا لم يحدث تمرد المهدي كان لا يمكن ان يحدث أي تغيير قانوني في حقوق الخديوي. لكن حينما تم استرداد السودان باسم الحكومة المصرية، فلا يوجد ما يشير في نص اتفاقية عام ١٨٩٩ إلى ادعاء هذا الامر. ونفس الامر يظهر فى مذكرة اللورد كرومر التفسيرية فى ١٠ نوفمبر١٨٩٨. وبالتالى تم تأمين الهيمنة العملية لبريطانيا العظمى في إدارة السودان، وعلى هذا النحو ستستمر الهيمنة رغم استعادة الحكومة المصرية استقلالها الكامل فيما يتعلق بمصر .فكان منع الامتيازات من السودان حسب اتفاق ١٨٩٩ بمثابة تجريد الخديوي من "سلطته القانونية". ورغم ان فرمان عام ١٨٧٩ يمنع الخديوي من تغيير أي جزء من الأراضي التي تم التنازل عنها له، الا ان استقالة الرسمية تشكل خرقًا لهذا فرمان، وعلى هذا فان اتفاقية عام ١٨٩٩ لا تعطى السيادة للخديو بشكل صحيح على السودان. خاصة مع عدة امتداد المحاكم المختلطة الي السودان،

وعدم وجود أي ذكر للسودان في إعلان الحماية على مصر سنة ١٩١٤، لكنه بقى جزءًا منها مصر لاعتبارات دولية. وايضا احتفظ إعلان ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بمسألة السودان لمفاوضات خاصة بين الطرفين، وبقيت خاضعة لاتفاقية عام ١٨٩٩، وبالتالى لابد فانه قبل التمرد المهدي، كان السودان تابعًا لمصر، وخاضعا لسيادة الخديوي وسيادة تركيا. ونتيجة التمرد الذى استمر لمدة ستة عشر عامًا تعطلت هذه السيادة، وتمت استعادتها من خلال شراكة أنجلو-مصرية، وكان البريطانيون هم شركاء السفينة وهم اصحاب الحكم الحقيقى فى السودان وبالتالى شركاء فى السيادة على السودان بموجب اتفاق ١٨٩٩، فتم إبرام عقود شراكة لأول مرة ؛ وقدم كل طرف مساهمته؛ حيث ساهمت مصر فى السيادة بحكم القانون، وإن كانت تابعة، وساهمت بريطانيا بالنصيب الأكبر على ارض الواقع. ومنحت بنود الاتفاقية لكل شريك حصة غير مقسمة بحكم القانون وواقع السيادة. وتم تفويض ممارسة السلطات السيادية للحكومة الجديدة في السودان لتفعيل الراكة الثنائية، وانه لا لبريطانيا أو مصر أن تبرم معاهدة بشكل صحيح نيابة عن السودان، ولا يجرى استئناف في المسائل القضائية داخل محكمة السودان أمام أي محكمة في مصر أو إنجلترا. والوسيلة القانونية الوحيدة التي يمكن للحكومتين ذات السيادة تفعيلها كانت على على الضابط الأعلى الذي يمثلهم في الخرطوم إما (أ) بالموافقة على إزالته أو (ب) بالموافقة على تعديل شروط الميثاق الذي يستمد منه صلاحياتهوعلى هذا لا يرى سببا لمعارضة المقترحات الثلاثة الأولى في تأثير اتفاقية عام ١٨٩٩. لكنه فشل في إرفاق أهميتها الدستورية المستحقة، وهو أن الاتفاقية أحدثت تغييرًا في السيادة على السودان. وخاصة فى الشان الادارى بتفويض الخديوي لضابط يتم ترشيحه بالاتفاق مع الحكومة البريطانية، ليمارس سلطات سيادية شبه كاملة في المناطق الملتزمة بتكليفه؛ ولا يستطيع الخديوي إقالته، ولا يمكنه إعطائه أي أوامر أو تعليمات، فضلا عن هذا كانت الحكومة البريطانية صاحبة الصوت في اختيار الحاكم العام، وفي الاعتراف بالقناصل الأجانب وبالسلطة المهيمنة في السودان في حالة استعادة مصر لاستقلالها.. وايضا كان اختفاء الامتيازات التي تمتع بها الاجانب سابقاً في السودان حسب اتفاق عام ١٨٩٩ قد

منح قدر مناسب من السلطة السيادية فى السودان. وحكم احدى المحاكم المختلطة في عام ١٩١٠ كما حدث فى محكمة القاهرة المختلطة برئاسة القاضي الألماني م. هرتسبروخ، تمت تسميتها بالبت في العلاقات القائمة بين الحكومات المصرية والسودانية، نجد الحكم يحتوي بأنه لا يمكنهم معرفة وضع السودان غير انها بقيت بعد الاسترداد كما كانت من قبل، وان السودان لم يعد لمصر خاليا كما كان سابقا وتم تكوين دولة جديدة مستقلة عن مصر وتتشارك فى حق الادارة ورفع العلم، ولم يتضح ما اذا كانت الاتفاقية المعنية قد رسخت لسيادة نابعة من سلطة مصر السيادية، أم وضعتها بريطانيا لنفسها. واضعا عدة ملاحظات تضاف لبعض العناصر الفرعية. بان اتفاقية عام ١٨٩٩ توزع السيادة على مصر وبريطانيا. وجاء حكم المحكمة الأهلية في القاهرة في احدى قضايا عام ١٩٠٨ على أنه ناتج عن الاتفاقية المبرمة في ١٩ يناير ١٨٩٩، حيث تأسست حكومة السودان وأصبحت منفصلة عن الحكومة المصرية بشخصية سياسية ملائمة له يحكمها الحاكم العام. وتم إنشاء محاكم للنظر في القضايا التي يشارك فيها آخرون، وكانت النقطة التي قررتها هو أن الحكومة المصرية ليس لديها مدني فى أعمال حكومة السودان. واشار اللورد كرومر فى كتابه مصر الحديثة في المجلد الثاني لاتفاقية عام ١٨٩٩، وان بريطانيا هى صاحبة السلطة السيادية في السودان بالاشتراك مع الخديوي." وان فرمان ١٨٧٩ فقد فعاليته بحرب الاسترداد وانتهى تماما بشروط التسوية بين الحلفاء مع تركيا، وانها تنازلت عن أي حق في الاعتراض على استرجاع ممتلكاتها، واعلان الحماية اسس لسيادة مشتركة بين بريطانيا العظمى والخديوي ؛ ولم يعد الخديوي بموجبها تابعًا لتركيا. وان اعلان الاستقلال انطوى على تبعية السودان كجزء من مصر. فى حين أن الاستنتاج القائل بأن مصر المستقلة سوف لا يكون لها صلاحيات التصرف في السودان بموجب اتفاقية عام ١٨٩٩، فظهر للنقاش لماذا تم حجز مسألة السودان بموجب اعلان الاستقلال. وكان من راى بريطانيا أن الغرض من إجراء ذلك التحفظ لم يكن منع مصر من استعادة سيادتها غير المقيدة على السودان، لكن الهدف هى حرمان مصر من أي نصيب في تمثيل السودان في علاقاته الخارجية. خاتما بان هدفه من المذكرة هو خوفه

من وقوف آلاف من الرجال المسلحين والمتحاربين في السودان ضد أي امتداد جوهري لمزاعم المصريين بأن تكون لهم سلطة في بلادهم، وأنهم يراقبون تطورات الجدل القائم بقلق لا يخلو من الشك والريبة[١]. وكأن هذا البحث القانونى والوقوف البريطانى ضد وجود اى بنود فى الدستور المصرى هدفه مصلحة السودانين وحفاظا على استقلالهم وحمايتهم من المصريين، وهو ما يخالف حقائق الامور والسياق التاريخى الذى تحدثت به الوثيقة نفسها.

وتقرير الوضع العام في مصر عن الفترة من ٢١ فبراير إلى ١ مارس ١٩٢٣ [٢]، يشير بأن مسألة السودانقد وقفت عائقا امام الخلافات الحزبية ورفضها لتشكيل الوزارة، لدرجة جعلت احد اجتماعات حزب عدلى باشا يطالب برفع القيود المفروضة على بنود الدستور المتعلقة بالسودان. وبالمقابل حذرت شخصيان بان التمسك بهذا سيؤدى الى تراجع الاعلان ضمان إلغاء الأحكام العرفية وحلحلة مسالة السودان والإفراج عن المعتقلين والمنفيين، داعين إلى قبول الشروط المقدمة دون تحديدها، ودعوة الأمة إلى الوحدة والثقة في اى وزارة تشكل على هذا الأساس. مشيرين بانه لا يمكن القبول بتشكيل وزارة لا تقوم بإلغاء الأحكام العرفية، وأن تنتهى من صياغة الدستور متضمنا بندا ينص على أن السودان جزء لا يتجزأ من الأراضي المصرية، بالمقابل نظمت جريدة البلاغ حملة صحفية لجعل مسألة السودان عقبة أمام تولى الحزب الدستورى الحكومة واتهمت رئيسه عدلى باشا بالتواطؤ مع بريطانيا [٣].ولهذا فإن برقية ١٠ مارس تشير بأن مسألة السودان قد مثلت نقطة هامة فيما طرحه الملك فؤاد على الوزراء المختارين لوزارة

(1) F.O.407196- :- Enclosure in No. 113. The Status of the Soudan. Observations upon Mr. Headlam-Morley's Memorandum of January 17, 1923,p,159164-.

(2) F.O.407196- :- No. 117. Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston, March 7, 1923,p,166.

(3) F.O.407196- :- Enclosure in No. 117 Report on General Situation in Egypt for Period from February 21 to March 1,1923,pp,166172-.

يحيى ابراهيم، حيث قابلهم بشكل فردي وطرح عليهم ثلاثة أسئلة، من ضمنها هل يعارض البنود المعدلة في الدستور بشأن السودان طبقا لما وافق عليها توفيق نسيم باشا، فجاءت اجابتهم جميعا بالموافقة على الاسئلة الثلاث والرضا عن بند السودان[١].

ويبدو ان مسألة السودان كانت مقلقة لوزارة الخارجية البريطانية، لهذا رأينا خطاب كرزون لمندوبها السامى فى مصر فى ١٣ مارس ١٩٢٣، يدور حول امكانية تسوية الأربعة نقاط المحجوزة؛ وعما اذا كان الانسحاب البريطانى من التدخل في الإدارة، سواء فى مصر أو السودان، سينتهى لحكومة وطنية تعمل بانسجام مع المفوض السامى، وعما إذا كانت التسوية المرضية لمسألة السودان متاحة، أم أن ضمه سيكون بديلاً مجديًا؟ وما اذا كان تنفيذه سيتم بدون مخاطر والتزامات عسكرية أخرى، أو بدون تحمل أعباء مالية مؤثرة وكبيرة[٢].واعتقد ان الاستفسارات السابقة كانت مطروحة مع دعوة الملك فؤاد ليحيى ابراهيم باشا لتشكيل الحكومة، وهو الامر الذى دعا الرجل ليتصل مع المندوب السامى ليبلغه فى ١٤ مارس بتقديم قائمة اعضاء وزرته اليوم التالى، وان موقفه من لأسئلة المعلقة كان مرضيا لبريطانيا [٣]. ولهذا ارسل اللنبي لكرزون فى ١٦ مارس ١٩٢٣، مخبرا بتولى مجلس الوزراء الجديد لمهامه فى اليوم السابق [٤]. ولهذا يشير تقرير الوضع العام في مصر فى الفترة من ١٢ إلى ٢١ مارس [٥]١٩٢٣، الى اجتماع

(1) F.O.407196- :- No. 128. Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston, March 18, 1923,pp.187.

(2) F.O.407196- :- No. 114. Marquess Curzon of Kedleston to Field-Marshal Viscount Allenby, Foreign Office, March 13, 1923,p,164,165.

(3) F.O.407196- :- No. 115. Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston March 14, 1923,p,165.

(4) F.O.407196- :- No. 116. Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston, March 16, 1923,p,165.

(5) F.O.407196- :- Enclosure in No. 138. Governor of Gibraltar to the Secretary of State for the Colonies,Gibraltar, Apnl 4, 1923pp.192.

السلطة التنفيذية للحزب الدستورى الحر يوم الاثنين ١٩ مارس مقررا دعم اى وزارة تعمل على إلغاء التعهد الصادر من مجلس الوزراء السابق بخصوص السودان[١].

ثالثاً- ردود الفعل المصرية حول صياغات بنود السودان داخل دستور ١٩٢٣:-

اذا كان هذا التوافق البريطانى مع الوزارة والملك بشان السودان، الا ان الراى العام المصرى لم يكن على دراية بتلك التوافقات، لهذا راحت الصحافة الزغلولية تطالب بمعرفة موقف الحكومة الجديدة فيما يتعلق ببنود السودان في الدستو[٢]. بالمقابل راح المندوب السامى يعرب لخارجيته فى ٣١١ مارس عن أمله فى تخلى الحكومة المصرية قد تخلت عن موقفها بشأن سيادتها على السودان، رافضا مسألة الضم إلا في حالات الطوارئ، خاصة وان الحكومة البريطانية لا يمكنها تحمل ما بين ١-٢ مليون ديونا على السودان للحكومة المصرية، وبالتالى فان اثارة هذه المسالة ستحدث جدلا فى الراى العام[٣].

وكان اللنبى قد ارسل لكيرزون فى ٢٤مارس ١٩٢٣ يخبره برسالة سابقة للحاكم العام للسودان تشير الى اعتماده على مساعدة مصر، وان اى مفاوضات بين مصر وبريطانيا بشان السودان لابد ان تكون سرية ومرتبة قبل اعلانها للراى العام [٤].ولهذا راح تقرير عن الوضع العام فى مصر فى الفترة من ٢٢ إلى ٣١ مارس [٥]١٩٢٣، يعلن على لسان

(1) F.O.407196- :- Enclosure in No. 139.Report on General Situation in. Egypt for Period from March 12 to 21, 1923,pp.192198-.

(2) F.O.407196- :- No. 129. Field-Marshal Viscount Allenhy to the Marquess Curzon of Kedleston, March 18, 1923,pp.188.

(3) F.O.407196- :- No. 135. Field-Marshal Allenbi/ to the Marquess Curzon of Kedleston, March 31, 1923,pp.190,191.

(4) F.O.407196- :- No. 136. Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston, March 24, 1923,pp.191,192.

(5) F.O.407196- :- No. 142. Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston, April 4, 1923,pp.200.

جريدة السياسة مطالبتها لمجلس الوزراء بالدفاع عن مقترحات اللجنة الأصلية لصياغة الدستور بالا تسمح بأي تعديلات فى بنود الدستور، وإلا فعليها الاستقالة. فى حين راحت جريدة النظام تطالب بإعادة إدراج بنود السودان للمشروع الأصلي كحد أدنى لمطالب الأمة[١].

ومع ذلك لم يحدث اى شيء، فخطاب اللنبي لكرزون فى ١٩ أبريل ١٩٢٣، يشير لامكانية صدور الدستور فى اليوم التالى، وان الملك قبل بنصيحته بشان التعديلات، وأن البنود الخاصة بالسودان قد اعتمدت صيغة الخارجية البريطانية التى قبلتها حكومة نسيم[٢]. مؤكدا فى رسالة اخرى فى ٢٣ أبريل بقبول تعديل بنود السودان[٣]. وان صيغة الدستور التى صدرت فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠ أبريل ١٩٢٣ لتعلن المرسوم الملكي رقم رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣، لتقول فى البند ١٥٩ بأن أحكام هذا الدستور تسرى على المملكة المصرية دون الإخلال بحقوق مصر في السودان. فى حين نص فى المادة ١٦٠ بأن يتم تحديد اللقب الذي يحمله ملك مصر بعد قرار المتفاوضين بشأن نظام الحكم النهائي في السودان[٤].وتقرير الفترة من ١١ إلى ٢٥ أبريل[٥]١٩٢٣، يشير الى أن الدستور المؤلف من ١٧٠ مادة، مستعرضا رسالة رئيس مجلس الوزراء إلى الملك فؤاد بشأن تاريخ اعاد الدستور وتأطير الشروط الخاصة بالسودان بالشكل الذي ظهرت عليه

(1) F.O.407196- :- Enclosure in No. 142. Report on General Situation in Eqypt for Period from March 22 to 31, 1923,pp.200204-.

(2) F.O.407196- :- No. 144. Field-Marshal Allenby to the Marquess Curzou of Kedleston, Cairo , April 19, 1923,pp.204.

(3) F.O.407196- :- No. 147.Marshal Allenby to the Marquess Curzori oj Kedleston, April 23, 11)23,pp.210.

(4) F.O.407196- :- Enclosure 1 in No. 154. Extract from the " Journal official " of April 20, 1923. (Traduction). Resorit royal No. 43 de 1923,pp.215231-.

(5) F.O.407196- :- No. 155.Marshal Viscount Allenhy to the Marquess Curzon of Kedleston, April 28, 1923pp.232.

في الدستور بعد تأكيدات المفوض السامى بأن الحكومة البريطانية ليس لديها نية التنازع على حقوق مصر في السودان أو في مياه نهر النيل. معبرا عن سعادته بقلق المصريين الشديد على السودان، لكنه يأمل فى انهاء الخلافات المصرية البريطانية بشكل ودى[١].

وخطاب اللنبى إلى كرزون فى ٥ مايو ١٩٢٣ يشير الى مراجعة الأحداث منذ سقوط وزارة ثروت في نهاية نوفمبر ١٩٢٢، ومدة توفيق نسيم القليلة، الذي خلفه في رئاسة الوزراء، وانه حين تسلم نسخة من مسودة الدستور قام بتحليلها، وانه ارسل له حينها بانها احتوت على مادتين تمسان السودان، وأنه اعتبرهما ضمن الاستثناءات الاربعة التى احتفظت بها الحكومة البريطانية، وإلا لم يكن ما يدعو فى مشروع الدستور إلى أي تدخل من جانبه. وان الملك فؤاد راح بعدها يسلط صحافة القصر على الهجوم على حكومة ثروت التى غيرت النص، وانه توقع مثل هذه التكتيكات من جانب الملك، الا انه وثروت لم يفكرا فى الرد على الهجوم، وانهما لم يفكرا فى ابعاد السلطة المصرؤية عن مياه النيل، ولكن كانت كلها دعايات لجذب انتباه الجمهور[٢].وفى رسالة اخرى ذكر بان الملك فؤاد اختار توفيق نسيم خلفا لثروت باشا ليكون طوع يده وانه جاء على خلفية أزمة في السودان، وما اثاره الملك من دعايات ضد حكومة ثروت بشان التفريط فيها، وانه يريد الاحتفاظ بلقبه كملك السودان وما يضيف الى شخصيته من غرور، وكان استغلال الملك لمسالة السودان نوع من صرف انتباه الجمهور عن التعديلات الرجعية التى أدخلت في نص الدستور وضمان قبولهم لها دون احتجاج. ولكن حدثت امور اجبرت نسيم على الاستقالة[٣].

---

(1) F.O.407196- :- No. 157.Marshal Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston, May 10, 1923,pp.243.

(2) F.O.407196- :- No. 162. Field-Marshal Viscount Allenhy to the Marquess Curzon of Kedleston, May 5, 1923,pp.249253-.

(3) F.O.407196- :- No. 163.Allenby to the Marquess Curzon of Kcdleston,]\ Iay 5 ,1923,pp.253256-.

وتقرير الفترة من ٢٦ أبريل إلى ١٠ مايو [١]١٩٢٣، يشير الى مقابلة أجراها سعد زغلول باشا مع ممثل عن ديلي نيوز تطرق فيها إلى الدستور والسودان، فقال بأن الدستور مسألة محلية بحتة، ولا يمكن أن تكون بنوده ملزمة لدولة أجنبية. وانه إذا كان يحتوي على أي بند يتعارض مع مصالح بريطانيا فانها ستقف ضد هذا، وانه لا احد يشك فى سيادة مصر على السودان، وبالتالى فان البنود الملغاة لا تعتبر اعترافا بهذه السيادة، فلا يمكن اعتباار هذين البندين إثباتا موثقا وحيدا لصحة حقوق مصر على السودان. فهناك اثابات عديدة لدعم هذه الحقوق. ولا يشكل حذف هذه البنود مسا بالحقوق الصرية فى السودان. وكان نشر صحيفة ديلي نيوزلمقابلة سعد زغلول فى الصحافة المحلية قد لاقى انتقادات كثيرة، لكنه اعتبر محاولة لإعادة إحياء مسالة السودان وحق مصر فيها [٢].وهذا ما يفسر ما كتبه عمر طوسون الى حسين رشدى رئيس لجنة الدستور فى ٣ مايو ١٩٢٣ مفاده إنَّ لجنة الدستور التي ترأسونها دولتكم، يجب أن يكون عملها مطابقًا لرغبات الأُمَّة. ومسألة السودان من أمهات المسائل الشاغلة للرأي العام المصري. وكان الواجب على الوزارة الحاضرة أن تحصل على الاعتراف ببطلان اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩م، وتجعل حل هذه المسألة من الشروط الأساسيَّة التي لا يمكن تشكيل الوزارة قبل البتِّ فيها، ولكن إذا كان هذا قد فات الوزارة مع مزيد الأسف، فلا يصحُّ أنْ يفوت دولتكم وحضرات إخوانكم أعضاء لجنة الدستور. لذلك جئت بخطابي هذا مذكِّرًا دولتكم بوجوب اعتبار السودان ضمن حدود البلاد، كما كان قبل الاحتلال، ووجوب تشكيل مجلس نُوَّابنا من المصريين والسودانيين على حد سواء؛ حتى يجلس نُوَّاب إخواننا سكان السودان المصري مع زملائهم سكان الوجهين البحري والقبلي، ويعمل الجميع للمصلحة المشتركة التي لا انفصام لها أبدًا[٣].

(1) F.O.407196- :- No. 165.Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston, May 12, 1923,pp.257.

(2) F.O.407196- :- Enclosure in No. 165. Report on General Situation in Egypt /or Period from April 26 to May 10, 1923,pp.257265-.

(3).عمر طوسون:- مصر والسودان، مؤسسة هنداوى، القاهرة، 2017، ص 21

وتقرير الفترة من ٢٧ مايو إلى ٧ يونيو[١]١٩٢٣، يشير الى محاولة إحياء الجدل حول السودان عبر جريدة الأخبار. حيث نشرت مع غيرها من الصحف المصضرية قصة الضابط السودانى علي عبد اللطيف[٢].ونشرت صحافة الحزب الوطنى فى ٨ يونيو بيانا انتخابيا صادر عن حافظ بك رمضان حول السودان لإحياء هياج السودان عبر الصحافة من خلال الحديث حول الانتهاكات البريطانية للحقوق المصرية فى السودان، مشيرا الى عزف النشيد الوطني البريطاني دون النشيد المصرى، وكذلك استبعاد العلم المصري، والى قيام الضباط البريطانيون داخل الجيش المصري بارتداء خوذات بدلاً من الطرابيش خلال الاحتفالات الإسلامية. ولم يتم الاحتفاظ بتحية الملك والنشيد المصرى ورفع العلم المصرى فى احتفالات الحاكم العام، وتم التخلى عن ترديد فقرة تحية الضباط "حفظ الله الملك"[٣].

وتشير مذكرة موراي إلى احتمالية أن يقوم مجلس النواب المصريعند اجتماعه، بالضغط من أجل بدء مفاوضات حول الموضوعات المحجوزة في إعلان ٢٨ فبراير ١٩٢٢،وانه لابد من حضور كبار المسؤولين في حكومة السودان والمصريين لإنجلترا لمحاولة التوصل إلى قرار بشأن شكل الاتفاق الذى سيجرى بين الحكومة البريطانية ومصر لتقسيم مياه النيل بين مصر والسودان وتوزيع المياه بين مصر والسودان[٤]. وتقرير الوضع العام في مصر للفترة من ٩ إلى ٢ أغسطس [٥]١٩٢٣، الى ظروف نزاع

(1) F.O.407196- :- No. 186. Field Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston, June 10, 1923,pp.340

(2) F.O.407196- :- Enclosure in No. 186.Report on the General Situation in Egypt for the Period May 25 to June 7,1923,pp.340350-

(3) F.O.407197-:- Enclosure in No. 17.Report on the General Situation in Egypt for the Period June 7 to 25, 1923,p.14,15.,

(4) F.O.407197-:- No. 47.Memorandum hy Mr. Murray,p.85.

(5) F.O.407197-:- No. 58.Mr. Scott to the Marquess Gurzon of Kedleston,Ramleh, August 24, 1923,p.109.

السودان التي أدت إلى استقالة مجلس وزراء نسيم باشا ومقابلته الصحفيه مقابلة التى اوضحت ظروف استقالة وزارته وان السودان كان جزءا رئيسيا فى هذا النقاش، وهو نفس الامر الذى اوضحته مقابلة سعد زغلول مع صحيفة الديلى هيرالد[1]. ايضا صرح توفيق باشا نسيم عبر اللواء المصري فى ١١ أغسطس، بأنه حكومته استقالت فى ٥ فبراير عام ١٩٢٣ نتيجة الخلافات مع دار الانابة البريطانية حول فقرات السودان في الدستور. ونفى بشكل قاطع بعض الإشاعات التى قيلت بأن وزارته "قد تنازلت عن السودان لإنجلترا، وانها وقعت على معاهدة سرية أو أي وثيقة تنازلوا من خلالها عن السودان. مشيرا بأن لجنة الدستور وضعت، دون تعيين حدود الأراضي المصرية، بندين: أحدهما يعلن أن لقب الملك هو "ملك مصر والسودان. والثانى، أن السودان يشكل جزءًا لا يتجزأ من مصر وستتم ادارته وفق نظام خاص. غير ان المفوض السامي عبر بان هذا يتعارض مع إعلان ٢٨ فبراير ١٩٢٢، والذي بموجبه كانت مسألة السودان واحدة من أربع قضايا محجوزة للتفاوض المستقبلى بين الطرفينن. وتعهد مجلس وزراء ثروت باشا بدراسة المسالة عند طرح الدستور عليه. لكن استقالة الحكومة تمت قبل حدوث ذلك. وبالتالى وقعت المهمة على عاتق حكومة نسيم باشا، التي التزمت بهذين البندين رغم احتجاج المفوض السامي بناء على إعلان فبراير، والذي بموجبه ألزم جميع الحكومات التي كانت ستخلفه. وانه إذا تم الإبقاء علي البندين في الدستور، يعد هذا إعلانًا من جانب واحد، وبالتالى كان يمكن للحكومة المصرية ان تصر عليهما لولا معارضة بريطانيا، وتهديدها بالتنصل من اعلان ٢٨ فبراير. وهنا عرضت الحكومة الإنجليزية بندين اذا تم رفضهما هدد المفوض السامي بتقديم إنذار يطالب الملك بقبول هذين البندين او الانسحاب من إعلان فبراير وإلغاء اتفاقية عام ١٨٩٩، وبالتالي حرية بريطانيا فى اتخاذ التدابير التي تراها ضرورية. وهنا عبر نسين عن ذهوله من هذا الإنذار الموجه مباشر إلى الملك. مشيرا الى وجود أسباب اخرى لتهديدات الحكومة البريطانية. ربما تتمثل فى خشية الحكومة المصرية من ان هذين البندين سيؤديان الى تأجيل إصدار

(1) F.O.407197-:- Enclosure in No. 58.Report on the General Situation in Egypt for the Period August 9 to 21, 1923,p.109112-.

دستور. وربما في حالة رفض مصر ستغتنم انجلترا الفرصة لفصل السودان وإعلانه استقلاله.

وسُئل عما إذا كان يعتقد أن إنجلترا عازمة على تنفيذ تهديداتها، فأجاب الوزير بان المدرك للظروف المحيطة بالصراع يعرف بأن الحكومة الإنجليزية لا تخشى الافراد ولا الأشياء إذا حاولت تنفيذ تهديداتها. وان انتصارها فى الحرب الاولى وأصبحت، حاكما للعالم، فلن تخشى من إعلان الانفصال واستقلال السودان بذريعة رجوع مصر عن تعهداتها بموجب إعلان ٢٨ فبراير. وانه لو حدث ذلك، لما وجدت مصر من ينقذها أو يعمل على مساعدتها. ومن الطبيعى ألا تجلس مصر مكتوفة الأيدى فى مواجهة هذه التهديدات ولم تقبل بإلغاء بنود السودان، وان لم تفعل فقد تخلت عن حقوقها ولقبها السيادي. مشيرا بانه عند سماعه الإنذار الأول قدم استقالته، معتقدًا أنه اذا التزم بهذين البندين رغم إعلان فبراير، فإن التضحية بنفسه ربما يفيد بلده فى تعديل الصراع. وان الملك رفض استقالته موجها اياه باستئناف المحادثات مع المفوض السامي فى ٢ فبراير. وما كان عليه الا ان يستجيب للملك وانتظر مدة ٢٤ ساعة مدة الانذار، وتم استئناف المحادثات فى صباح ٣ فبراير فحصلوا على قبول بندين جديدين. احدهما يحفظ لقب الملك فى السودان عبر المفاوضات المستقبلية، والآخر اعترف بعدم الانتقاص من حقوق مصر فى السودان نهائيا. وان هذان البندين، اللذين قبلهما المفوض السامي، كان لا بد من قبولهما من قبل الحكومة البريطانية. وفى صباح السبت ٣فبراير، اقترح على المفوض السامي، استدعاء وزراء سابقين وشخصيات رفيعة أخرى، في من أجل تقديم النص المقبول إليه، حيث لم يكن هناك برلمان. بعدها قدم للملك نتيجة محادثاته وأبلغ زملاءه، لكن بعد الظهر قرر الزملاء عدم قبول الاقتراح واقتربت نهاية الانذار ذى الأربع وعشرين ساعة. فاجتمع مجلس الوزراء من أجل التوقيع على رسالة إلى الملك بذكر البندين الجديدين ليتم تضمينهما في الدستور وفقًا لتأكيدات المفوض السامي بأن الحكومة البريطانية ليس لديها النية للطعن في حقوق مصر فى السودان وفى مياه النيل. غير أن الوزراء أجمعوا على التمسك بتصميمهم على الاستقالة، ووقعوا معه

على كتاب الاستقالة. فسالته الجريدة عما حدث لهم من تفتت وموافقتهم على تشكيل مجلس الوزراء الجديد، فاجابه بانهم وحدهم من يجيبون على ذلك. وأن كل ما يعرفه أنه ذكر في ملاحظته على السودان أن رفض بريطانيا سيؤدي إلى أزمة وزارية. وان الأزمة حدثت وتم إنهاؤها بتشكيل مجلس الوزراء الجديد، لكن النتيجة بأنه لم يكن من المتصور فصل السودان عن مصر، وأنه لم يتسبب في خسارة مصر الحق الذي امتلكته. وهو ما اقرت به بريطانيا فى تاكيد حقوقهم فى السودان ومياه النيل. وان كل ما فعلته الوزارة هو العمل تحت الإكراه للتوافق مع إعلان ٢٨ فبراير ١٩٢٢. وعلى هذا سلم مذكرة مكتوبة لمحاور الجريدة يقول فيها بأن السودان هو حياة مصر، وانه اذا ضاع فلن يستطيع البقاء فى منصبه والاستمرار في خدمة بلده، كما لو كانوا يقولون له بان يرسل طفله للاعتناء به حتى لا يموت، وانه رفض ان يعلن قتل طفله والتوقف عن رعايته. وانه يقم بتسليم أي وثيقة تنازل لإنجلترا. وانه فى مواجهة التهديدات الموجهة ضد العرش، كان مضطرا لتقديم استقالته، ودعمه زملاؤه فيها بالإجماع وكان يجب عليهم التضامن حتى النهاية ورفض تشكيل الوزارة لإطالة أم الأزمة الوزارية التي توقعتها وانها ستحدث خطرا. وفي مواجهة التهديدات، قدم استقالته لإنقاذ العرش وعدم القبول باذلال البريطانيين[1].

وبرقية ١٠ أغسطس تشير بتوقعات جيدة لفيضان النيل هذا العام، حيث ارتفع فى بحر الجبل خلال الأسبوع الأول من أغسطس وفوق المعدل الطبيعي للأسبوع الثاني، ثم انخفض بشكل حاد وأقل من المعدل الطبيعي خلال الاسبوع الثالث، وارتفع النيل الأبيض بمعدل طبيعي طوال شهر أغسطس. فى حين تذبذب النيل الأزرق عند الروصيرص، لكنه كان أعلى بكثير من المعتاد خلال العشر الأوائل من أغسطس، وبقى أعلى قليلاً من المعدل الطبيعي فى لأيام العشرة الثانية. وفي الخرطوم ارتفع الفيضان بشكل حاد وفوق المعدل الطبيعي فى الأسبوع الأول من الشهر، ومنذ ذلك الحين

(1) F.O.407197-:- Enclosure in No. 58.Report on the General Situation in Egypt for the Period August 9 to 21, 1923,p.114116-.

ظل ثابتًا عند مستوى أعلى من المستوى الطبيعي. وعلى الرغم من التقلبات الكبيرة في عطبرة، إلا أنها ظلت أعلى من المعتاد. في حلفا ارتفع النهر بشكل حاد وفوق المعدل الطبيعي حتى وصل لقمته في ١٩ أغسطس، بما يتوافق مع الذروة السابقة التى وصل لها عند الروصيرص فى ٦أغسطس. وفي القاهرة، كان النهر عند مستواه الطبيعي في نهاية الأسبوع الأول من أغسطس، وبدأ في الارتفاع بشكل مطرد منذ ٨ أغسطس، حيث ارتفع حوالي متر أعلى من المعدل الطبيعي [١].

وبينت لنا مقابلة تقلا رئيس تحرير الاهرام بوجود تعاطف بين العدليين والوفديين. وأن حزب عدلى على وشك إصدار برنامجه الجديد بانهم سيدخلون فى مفاوضات مع بريطانيا العظمى للحصول على الاستقلال الكامل لمصر والسودان. وانه لن يطلبوا تسوية الأمور دفعة واحدة بل بشكل تدريجي[٢]. وبالنسبة لفيضان ولاية النيل، يشير التقرير الى ارتفاع مستوى النيل شمال حلفا. ووصلت ذروة فى أسوان فى ٤ سبتمبر، ووصلت كذلك فى القاهرة بحلول منتصف الشهر، وتم امتصاص ذروة أسوان في ملء الأحواض، وبالتالي انخفض منسوب النهر في القاهرة باطراد منذ الأول من سبتمبر. واصبح أقل من المعدل الطبيعي. وبخصوص النيل الازرق حدث ارتفاع منذ الرابع من سبتمبر بمقدار نصف متر فوق سطح الأرض النيل الأزرق الذي بلغ ٧٥ سنتيمترا[٣]. وراحت جريدة البلاغ الوفدية والمحروسة والأخبار المرتبطتان بحزب عدلى واللواء المصري، جريدة الوطنيين، تطالب البريطانيين بوجوب الاعتراف بالسودان كجزء لا يتجزأ من مصر، وإخلاء وادي النيل [٤].

(1) F.O.407197-:- Enclosure in No. 58.Report on the General Situation in Egypt for the Period August 9 to 21, 1923,p.116120-.

(2) F.O.407197-:- Enclosure 1 in No. 83.Statement by Takla Bey Gabriel, Proprietor of " Al Ahram,p.147,148.

(3) F.O.407197-:- No. 84.Mr. Scott to the Marquess Ourzon of Kcdleston, September 21, 1923.,p.154,155.

(4) F.O.407197-:- No. 86.Mr. Scott to the Marquess Curzon of Kedleston,

وتشير مذكرة السير لي ستاك في ١٢ أكتوبر بخصوص السودان، لعدة ملاحظات بأن الدستور المصري الجديد نص على عدم وجود المزيد من المسؤولين الأجانب يتم تعيينهم في الحكومة المصرية دون موافقة مجلس الوزراء. وانه عندما كان في الإسكندرية في يونيو ١٩٢٣، سمع من وزير الحرب برغبة الوزارة القائمة في توسيع تطبيق هذا المبدأ على موظفي الجيش المصري، الذي لا يزال الضباط البريطانيون يتولون فيه معظم التعيينات والمسؤليات العليا. وذكر حينها بانه ما لم يتم استبدال المصريين بدلا من الاجانب، الا ان هذا الامر سيتم حتما فى المستقبل. وانه اتبع هذا المبدأ بتعيين المصريين في قيادة جميع الوحدات المصرية البحتة باستثناء المدفعية، وبالتالى سلم قيادة حى القاهرة طبقا لهذا المبدأ. ولكن ردا على الاقتراحات التي قدمها الوزير لاستبدال مماثل في القوات العربية والسودانية، أخبره بأن مسؤولياته في السودان منعته من النظر في أي تغيير في أفراد ذلك الجزء من الجيش المصري المتمركزة في السودان. متحدثا عن لصعوبة التى يلاقيها بصفته الحاكم العام للسودان، وبالتالي هو مسؤول أمام الملك والحكومة المصرية عن الأمن العام لذلك البلد، وغير قادر على أي تمديد لمبدأ الاستبدال على ارض الواقع كونه يضعف من كفاءة وحدات الجيش المصري المتمركزة في البلاد أو التى يسيطرون فيها على القاهرة. وان الضابط المصري في الوقت الحاضر غير مؤهل ويجب أن يظل منتظما تحت أيدي السؤلين البريطانيين. وانه منذ ذهابه الى بريطانيا شنت عليه الصحافة المصرية انتقادا على عدم نشاط الوزارة فيما يتعلق بالجيش المصري، مما جعل وزير الحرب يطالب في واحدة أو اثنتين من المسائل الصغيرة، بأنهم يرغبون في الانصياع للرأي العام قدر الإمكان. وانه سيواجه عند عودته طغوطا لتعيين مصريين وهو امر غير حكيم. وانه سيسعى الى إقناع الحكومة المصرية بعدم إعطائه التعليمات التي لا يجدد مبررا لتنفيذها، لكن بوصول الوفديين للسلطة سيفشل فى ذلك لانها تعتمد على تعاطف الرأي العام المتطرف معها، وانهم قد يستشيروه بشأن أي تغييرات قد يرغبون في القيام بها. وبصفته خادمهم السردار الذ يدفعون راتبه، لا يمكنه رفض قبول الأوامر والتأثير التغييرات

September 23,p.158160-.

التى يعتبرها تهديا لامن السودان بصفته الحاكم العام له. وانه اذا قدم استقالته فانه سيمكن الوزارة الوفدية، من خلال تعيين مصري في منصب السردار مكانه، بتنفيذ ما رفضه، والإصرار على الإجراءات التي ستكون خطرا على السودان. وسيكون الاحتجاج حينها بين الحاكم العام هو مسألة مباشرة بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية. مشيرا بانه قد لا تنشأ أزمة في عهد الوزارة الموجودة حتى مع ضغط الرأي العام وثقله، لكن بوجود وزارة وفدية ستفتح كل الاحتمالات لكل الإجراءات التى ذكرها سابقا، وسيرفون مسالة السودان ومكانته مع الحكومة البريطانية فى اى وقت. لهذا أوصي بضرورة استفادة الحكومة البريطانية من البند ٣ من إعلان الاستقلال الذي بمقتضاه يتم حجز أربع "أمور بشكل مطلق طبقا لتقدير الحكومة البريطانية حتى يحين الوقت الذى يكون ممكنًا فيه مناقشة المسالة بطريقة ودية بين الجانبين لإبرام اتفاق بينهما. وكذلك استغلال تاجيل مسالة السودان ريثما يتم إبرام مثل هذه الاتفاقيات وابقاء الوضع الراهن على حاله. وكذلك استغلال البند (د) الذى يقضى بأنه يمكّن للحكومة البريطانية رفض قبول أي تغييرات قبل مناقشة تاثيرها على مكانة تلك الدولة. ؛ ونصح بشان مصر باستغلال البنود من (أ) إلى (ج) القاضية بامكانية تنصل الحكومة البريطانية من أي إجراء يُقصد به المساس بالمفاوضات المزمعة، وأن تحتفظ لنفسها بحرية التصرف في التعامل مع أي وضع تتسبب فيه سياسة الوزارة. منتيها بانه كتب هذه الملاحظات لإعداد الحكومة البريطانية للظروف الطارئة راجيا أن يتم النظر في الأمر. وانه تناقش مع اللورد اللنبي، وأنه يشاطره وجهة نظره بأن الأمر يتطلب تفكيرًا دقيقًا بخصوص إمكانية اتخاذ قرار بشأن مسار العمل في حال حدوث الموقف الذي اوضح تفاصيه سابقا[1].

وارسلت نسخة من مذكرة السير لي ستاك، مع مذكرة مصاحبة لرؤية وزارة الخارجية عليها، وان كلتا الورقتين تتعلقان بالصعوبات التي ستواجه منصب سردار

(1) F.O.407197-:- No. 95.Memorandum bij Major-General Sir Lee Stack. October 11, 1923,p.167,168.

الجيش المصري، على ان ترسل نسخة من ردود الخارجية لحكومة السودان، تدعوهم لفحص الوضع الافتراضي المتصور في الفقرة "س" من تلك الورقة. وان تقوم بعمل دراسة متأنية لتطوير خطة للتعامل مع الاحتمال المشار إليه في الفقرة الفرعية "د"[١] .

وتشير مذكرة مسؤل الخارجية موراى فى ٣٠ اكتوبر ١٩٢٣ ردا على مذكرة السير لي ستاك المؤرخة فى ١١ أكتوبر ١٩٢٣ إلى احتمالية قيام الحكومة المصرية المستقبلية من أتباع سعد زغلول قادرة على إحراجه بصفته سردار في الجيش المصري، بل ودفعه إلى الاستقالة من منصبه. ويحث في حالة حدوث مثل هذا الإجراء من جانب الحكومة المصرية أن تعارضه الحكومة البريطانية طبقا لإعلان فبراير ١٩٢٢. فتشير الخارجية بأن الوضع ليس بهذه البساطة المتصورة، وأن المادة ٣ من اتفاقية عام ١٨٩٩ تعتبر ان "القيادة العسكرية والمدنية العليا بالسودان سوف تناط بواحد الضابط، يلقب بالحاكم العام للسودان، الامر الذى أدى لان يكون الحاكم العام أيضا سردار فى الجيش المصري. وأحد الآثار المترتبة على هذا الترتيب أن الحاكم العام يجب أن يكون جنديًا يعرف اللغة العربية. وانه إذا مات السير لي ستاك أو اضطر إلى التقاعد لاعتلال صحته في المستقبل القريب، ستظهر نفس الصعوبات التي يتوقعها بشكل حاد. مشككة فى وجود أي ضابط عسكري في السودان في ذلك الوقت الحاضر يكون مناسبًا لخلافة السير لي ستاك لخبرته فى الحكم عدة سنوات، خاصة وان معظم العناصر التى تخدم فى السودان عناصر مدنية. وانه قد يتم التغلب على هذه الصعوبة باللجوء إلى بعض الجنود المتميزين الذين خدموا سابقًا في الجيش المصري، وإذا تم ابقاء ترتيب الحكومة المصرية بان يجمع الحاكم العام مع منصب السردار، فقد يكون هذا التعيين هو أفضل طريقة للخروج من صعوبة انتظار تسوية عامة بشأن بالسودان. لكن لكون الحكومة المصرية ليست ملزمة بموجب معاهدة بتعيين سردار بريطاني، فمن غير المرجح أن تقاوم إغراء انتهاك اتفاقية كرومر، وتشغل المنصب بمصري. مشيرا الى طريقة أخرى يمكن

(1) F.O.407197-:- No. 111.The Marquess Curzon of Kedleston to Mr. Rcotl (Cairo), Foreign Office, November 1, 1923,p.201.

من خلالها إثارة موضوع السودان بشكل حاد، وهو قيام البرلمان المصري برفض تمرير أو خفض الائتمان الخاص بمدفوعات الجيش المصري في السودان. خاصة وان التكلفة الإضافية للحفاظ على الجيش المصري في السودان تفوق الـ ٤٨٠ الف جنية سنويا، وتزيد بطريقة باهظة بحسب مشاركات الجيش في العمليات. حينها قد تجادل مصر بأن يتحمل السودان هذا العبء، خاصة وانه يحمل الميزانية المصرية تكاليف إضافية. قائلا بأن التطورات المذكورة في الفقرات السابقة افتراضية، ولكنها متوقعة باجتماع مجلس النواب، وقيام الحكومة المصرية بتبنى سياسة الوخز الدقيق فيما يتعلق بالسودان بهدف اختبار حدود الصبر البريطاني وإلزام الحكومة البريطانية بأخذ زمام المبادرة وفتح باب المفاوضات. مبينا قوة بريطانيا فى السودان حسب ما جاء في الجزء الثالث من مذكرة الوضع السياسي في مصر فى ٤ يناير ١٩٢٣. وان العامل الرئيسي لتحقيق نتيجة ناجحة لـلمفاوضات هو الإزعاج والخسارة التي تعرضت لها كل من مصر والسودان. وبالتالى معاناة الحكومة البريطانية في حالة حدوث تمزق وما يليها من محاولات متعمدة لزعزعة الوضع الراهن بما يضر بمصلحة البلدان الثلاثة. وان التنازلات التي يمكن أن تقدمها بريطانيا نيابة عن السودان من أجل تأمين اتفاق، غير مقنعة للمصريين، كونهم يعتبرونها اقل من حقوقهم هناك. فالامتيازات المتاحة تقتصر على اتفاق عادل على توزيع المياه وتم الاتفاق على الخطوط العريضة بالفعل. وكذلك تعهد من قبل السودان بالبدء خلال فترة محددة لدفع فوائد الدين ورسوم قرض بمبلغ ٥ مليون جنيه إسترليني قدمتها مصر للسكك الحديدية وغيرها من اعمال التنمية في السودان. وكذلك تعهد السودان بالمساهمة في التكلفة العامة لجيش الدفاع عن مصر والسودان بما يتناسب مع إمكانياتها. وهنا يمكن ان تشكل الحصة المصرية فى موازنة السودان ضغطا على تحديد حقوق السيادة المصرية في السودان. وبالتالى عليهم التنبيه بأن آفاق المفاوضات ليست مشرقة. وانها قد تنهار بسبب تبنى الحكومة المصرية لموقف لا هوادة فيه، بما يضطر الحكومة البريطانية لاستدعاء إعلان فبراير ١٩٢٢ في شكل إنذار. وانهم في وقت مبكر من عام ١٩٢٣، لجأوا إلى هذا الإعلان عند محاولة نسيم باشا إدخال بند في الدستور المصري

يدعي السيادة على السودان، ولتعزيز تمثيلهم كان عليهم التهديد باتفاقية عام ١٨٩٩، بما أجبر الحكومة المصرية على الاستسلام، ولكن في المرة القادمة قد يلجأوا لقرار غير مسؤول ويتم توظيف البرلمان. وانه على افتراض وجود حماقة لدى الحكومة المصرية بدفع الأمور لحد الانقسام التام حول قضية السودان، فانه لابد من النظر في الالتزامات التي تقع على عاتق الحكومة البريطانية للحفاظ على موقعها في ذلك البلد. وعبر مناقشة غير رسمية مع وزير مالية حكومة السودان يمكن لمصر أن تلحق الإصابة بالسودان عن طريق حجز الرسوم الجمركية المقيدة على البضائع المستوردة من مصر إلى السودان، وهى ما بين ١٥٠-٢٠٠ الف جنيه إسترليني سنويًا، وان٧٠٪ منها للتبغ. ومن المحتمل أن تقوم حكومة السودان بإغلاق طريق وادي النيل للواردات وقصر الامر على ميناء السودان المفتوح لجميع البضائع، سواء كان مدفوع الأجر في مصر أم لا. وان هذا قد يتسبب هذا في بعض الاضطراب والخسارة في السنة الأولى، ولكن ربما تعدل نفسها بعد ذلك. ويمكن تقدير الخسارة الأولية بحد أقصى ٣٠٠٠٠ جنيه إسترليني. وطريق الضرر الثانى هو إغلاق مصر أمام صادرات السودان. وان السلع الرئيسية المربحة والتي لها سوق خاص في مصر هي الماشية والأغنام والسمسم والتمور. فتصير الابقار والاغنام ما بين ١٥٠ الى ٢٠٠ الف والسمسم نفس الرقم، اما ال فتبلغ ١٠٠ الف والسلع الاخرى ما بين ١٥٠ الى ٢٠٠ الف. وانه من المستحيل تقدير خسارة السودان الفورية، المباشرة وغير المباشرة، من إغلاق التجارة مع مصر. فتجارة الماشية لن تجد أي منفذ آخر، لكن الصادرات الأخرى قد تتكيف تدريجياً. لكن عند النظر في المسالة سنجد أن تجارة التصدير مع مصر قد شهدت انخفاضًا مطردًا في السنوات من ١٩٢٠-١٩٢٣ من ٤٥٪ الى ٥ ,٣٧٪. وهذا يرجع إلى التراجع التدريجي في تجارة الماشية ونمو صادرات القطن. فتطور صناعة القطن، يجعل من السودان قادرة على مواجهة خسارة السوق المصري برباطة جأش. لكن إذا تم قطع هذا السوق في المستقبل القريب، فسيكون هناك تأثير على إيرادات حكومة السودان وعلى حالة الناس العامة بشكل كبير. وستقدر الخسائر الاولية بـ ١٠٠ الف جنية. ايضا ستكون الخسارة بوقف جميع

المدفوعات المتعلقة بالجيش المصري. وستخسر خدمات السكك الحديدية في السودان والبريد والبرق في المقام الأول مبلغ لا يتجاوز ١٨٥٠٠٠ جنية سنويا. وانه لملافة ذلك فلابد من دفع الثمن محليًا بحل كتائب الجيش المصري، وإعادة تشكيلها على نطاق أقل فى الانفاق. وان تكلفتها في السنة الأولى على خزينة السودان مليون جنية، لكن بالتدريج ستصبح أقل بكثير. ومع ان الأرقام المذكورة هى تقريبية لكنها سلبية للغاية ومؤثرة فى زيادة في النفقات التى ستقع على حكومة السودان وفوقها خسارة في الإيرادات، بما يكلفها حوالى١،٣١٥،٠٠٠ جنية سنويا، وهو ما يتجاوز بكثير موارد السودان، شاملا منحة من الحكومة البريطانية قدرها مليون جنيه إسترليني سنويًا، ورغبتها فى تخفيضها في السنوات المقبلة. ولهذا وجب على الحكومة البريطانية الاستعداد لمواجهة تكلفة أي زيادة للحامية البريطانية، التى كانت لا تزيد عن كتيبة ضعيفة مع بعض مدفعية الحامية، لمقاومة التمرد في القوات المحلية الذي نظمه الضباط والرجال المصريون قبلهم اخلاء السودان. وانه مقابل المسئولية المشار إليها سابقا سيتم إعفاء السودان من أي التزامات تجاه مصر، حتى يتم تطويره ليعتمد على الدعم الذاتي. وذلك لاهمية السودان لبريطانيا العظمى أكثر من مصر، وهو الامر الذى جعل وزارة الخزانة البريطانية تضمن قروض السودان بمبلغ عشرة ملايين، وانها سبيل ضمان ثلاثة أو أربعة ملايين جنيه إسترليني. وفى مثل هذه الظروف لا رجوع إلى الوراء، فان الحماقة والعناد المصري يجب أن يفضي لضم السودان كوسيلة وحيدة لضمان حسن إدارته وتنميته لصالح شعبه ومصالح البريطانيين، وبالتالى لابد من اتخاذ هذه الخطوة. منتيها بأن تأثير ذلك على موقفهم في مصر هو حدوث تمزق كامل واستدعاء قضية السودان للنظر. كونها ستلهب المشاعر المعادية لبريطانيا، ومن المحتمل أن تحدث الاضطرابات، مما يتطلب تعزيز الحامية الموجودة في مصر إذا تم الاحتفاظ بها داخل البلاد. وانه يستحيل التنبؤ بالنفقات خاصة اذا تطلب الامر التدخل في مصر بعد القضاء على مشاركتها فيها السودا. وان انقطاع مصر عن السودان سيسلبها السيطرة على النيل، بما يؤجج المشاعر الوطنية ويفضى الى حكومات غير مسؤلة. وبالتالى فإن فرص التفاوض مرضية بعد حدوث حالة من

الاحتجاج والهياج، ففى النهاية سيرضخون للحفاظ على الوضع الراهن[١].

وخطاب سعد زغلول الذي كتبه نجيب الغربلي تضمن نقد مرير لوزارتى عدلي وثروت واعتذار حار ومديح لوزارة النسيم وهجوم عنيف على الوزارة القائمة. وانه إذا هُزمت مصر فى السودان فلن يكون إلا من خلال قبول إعلان ٢٨ فبراير. ونشر الوفد بيانا احتجاجيا يوم السبت ٣ نوفمبر بتوقيع سعد باشا زغلول على ما تقوم به السلطات الإدارية بشأن الانتخابات وما لقيته من ادانات واسعة النطاق [٢].وتقرير ولاية النيل يشير الى ارسال بينات جيدة بشان مستوى بحيرة البرت فى في النصف الأول من شهر نوفمبر[٣] فى حين لا توجد معلومات خلال الفترة من ١٦ إلى ٣٠ نوفمبر [٤].

وارسلت وزارة الخزانة لوزارة الخارجية فى ١٢ ديسمبر ١٩٢٣ بخصوص تعيين مصري لمنصب سردار من الجيش المصري، بان مجلس اللوردات لا يعتبر حل للمسألة مرضيًا بان تكون وزارة الخزانة البريطانية مسؤلة عن الإدارة المدنية أو العسكرية للسودان، فلم يقبلوا بأي مسؤولية مالية عن نفقات حكومة السودان. وان على حكومة السودان ان تتحمل أي نقص مؤقت فى إيراداتها سواء من أموالها الاحتياطية أو عن الاقتراض المؤقت، كما تفعل الحكومات الأخرى في ظروف مماثلة. وأنه لا يوجد سبب

(1) F.O.407197-:- Enclosure I in No. 111.Covering Memorandum on Sir Lee Stack's Memorandum of October 11, 1923,p.202204-.

(2) F.O.407197-:- EnclosureinNo.125, Report on the general situation in Egypt, issued by the European Department, Ministry of the Interior, for the period from the 31st October to the 13th November, 1923, inclusive. Cairo, November 17, 1923,p.232,234.

(3) F.O.407197-:- EnclosureinNo.125, Report on the general situation in Egypt, issued by the European Department, Ministry of the Interior, for the period from the 31st October to the 13th November, 1923, inclusive. Cairo, November 17, 1923,p.234237-

(4) F.O.407197-:- EnclosureinNo.136, Report on the general situation in Egypt, for the period from the 14 to the 27th November, 1923,254256-.

كاف لافتراض أن تتحمل الخزانة البريطانية أي مسؤولية عن رواتب أو حل أفواج للجيش المصري في السودان. وان غياب مصر عن المساهمة العسكرية للسودان وسحب الأفواج منها، فيجب ان يقع على عاتقها بدلا ولا تتنصل من مسؤوليتها عن الرجال ال١ين تم تجنيدهم ؛ وأنه من الخطأ على ميؤلى بلده السماح بظهور مثل هذا الاحتمال ومناقشته وهو امر لا يتصور وجوده[١]. بما يعنى ان بريطانيا تهربت حتى من مسؤلياتها التى افترضها مسؤليها عن الانفاق عن السودان بدلا من مصر، ورفضت وزارة الخزانة طرح المسالة من الاساس.

رابعًا – متابعة الخارجية البريطانية لمسألة السودان:-

بالرغم من أن بريطانيا كانت مشغولة طوال سنة ١٩٢٣ بما يجرى فى المناطق المحيطة بالسودان، سواء فى اريتريا واثيوبيا، وقبول الاخيرة كعضو فى عصبة الامم [٢]، الان ان سياسة مصر والبيان الذى القاه رئيس مجلس الوزراء البريطانى فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وما جاء فيه بشان السودان، تبين بأنه أمر مهم جدًا للإمبراطورية البريطانية. ولا يجعل السودان تمر ككلمة عابرة. معبرا بانهم على استعداد لعقد اتفاقيات مع الحكومة المصرية في هذا الشأن بروح التوافق المتبادل. وان الحكومة البريطانية لن تسمح بالتراجع عن التقدم الذي تم بالفعل، وأو تتنكص عن الوعود التى قدموها. وأن الخدمة في السودان لا تحظى بشعبية لدى المصريين، بل كانت أحد الأسباب الرئيسية لكره التجنيد هناك والهروب من الخدمة. وأن المسؤولين المصريين غير مرحب بهم من قبل السودانيين الذين بقيت في أذهانهم ذكريات الحكومة المصرية السيئة فترة الخديو اسماعيل وما تلاها. وان اللورد اللنبى يتفهم متطلبات الحكومة البريطانية بشان السودان ومراعاة مصالح

(1) F.O.407197-:- No. 140.Treasury to Foreign Office, Treasury Chambers, December 12, 1923,258,259.

(2) F.O.403454-:- Future Correspondence Respecting Africa, Part VIII, 1923,PP.620-.

الإمبراطورية البريطانية[١].ولعل خطاب وزارة الخارجية لمجلس الجمارك والمكوس فى ٢٠ أبريل ١٩٢٢، بأنه ينبغي الاستمرار في معاملة السودان كجزء من الإمبراطورية البريطانية بغرض التفضيل الإمبراطوري[٢]، ليبين اهمية السودان فى الاستراتيجية البريطانية.

وبيان الوفد حول الدستور ناقش مسالة السودان وانتقاد السياسة المنسوبة لبريطانيا العظمى، وان رشدى باشا لم يطرح مشروع الاتفاقية الخاصة باستبدال اتفاقية عام ١٨٩٩، وانها غير مناسبة ومقترحاتها بعيدة كل البعد عن تطلعات مصر المشروعة، فهي تربط بريطانيا العظمى ومصر فى السيادة على السودان، بما ينطوي على مخاطر جسيمة تلحق ضررا جسيما بحقوق مصر[٣].

وتقرير الفترة من ١١-١٧ مايو ١٩٢٢ فيما يتعلق بالأسئلة والأجوبة المطروحة في مجلس العموم البريطانى، فان أنصار وزارة ثروت يعتبرون الردود الواردة في مجلس النواب عبارة عن إحراج للحكومة المصرية، وتميل إلى التقليل من هيبتها. بينما ترتبط مسألة السودان بمخاوف مصر من عدم حصولها على كمية كافية من المياه. وفى هذا السياق جاءت وفود من بني سويف والجيزة والقليوبية والوجه البحري بشكل عام لتقديم الاقتراح بتشكيل مجلس مشترك مسؤول أمام عصبة الأمم، ويتألف من أعضاء بريطانيين ومصريين وسودانيين، مهمته مراقبة التحكم في أعمال الري في أعالي النيل وضمان إمدادات مياه وفيرة لمصر. وهناك شك من قبل العديد من المصريين في حكمة ادعاء مصر مسؤولية أكبر مما هي عليه على حكومة السودان. وتشير التقارير الى سؤال اناس من الجيزة والقليوبية واهتمامهم بمستقبل وضع السودان أكثر من مصير زغلول

(1) F.O.407192-:-No. 90.EGYPT: DECLARATION OF POLICY. Statement by the Prime Minister, February 28, 1922,PP.119,120.

(2) F.O.407193-:- No. 20.Foreign Office to Board of Customs and Excise,Foreign Office, April 20, 1922,PP.27.

(3) F.O.407193-:- Enclosure in No. 59.Report on General Situation in Egypt for Period from May 11 to 17, 1922,P.99,100.

باشا وتشويه سمعة الوزارة بسبب إهمالها لسيادة مصر على السودان، وان رئيسها سمح لإنجلترا بتهديد مصالح مصر الحيوية. وان الجزء الثاني من مذكرة رشدي باشا حول السودان، قد أعدت على خلفية مفاوضات لندن عام ١٩٢١، وتم نشرها فى اكثر من جريدة فى الفترة من١٣ مايو الى ١٧مايو. يذكر أن هذا ليس بالشكل النهائي الذي يرغب فيه مؤلفه، وأنه في الواقع لم ينظر فيه الوفد المصري الرسمي في لندن. وهذا الجزء الثاني عبارة عن مشروع اتفاقية من خمس وعشرين مادة، ليحل محل اتفاقية عام ١٨٩٩. وانه تم تشكيل وزارة ثروت على حساب الوطن. مشيرا لمسألة السودان ملقيا باللوم على الوزارة، مطالبا بالتفاف الأمة حول الوفد(١).

وحسب تقرير الوضع العام فى مصر للفترة من ١١-١٧ مايو ١٩٢٢ فان ملخص الجزء الثاني من مذكرة رشدي باشا حول السودان عبارة عن مشروع اتفاقية من خمس وعشرين مادة، تحل محل اتفاقية عام ١٨٩٩، على خلفية مفاوضات لندن عام ١٩٢١. حيث نشرت في المجلة المصرية فى ١٣مايو١٩٢٢ وظهرت النسخة العربية في جريدة الأخبار في ١٧ مايو، تنص على ان سيادة مصر معترف بها على السودان، مع أي أراضٍ إضافية قد ترتبط بها في المستقبل ضمن الحدود الثابتة من خلال الفرمانات التركية. وفى الثانية يعين الحاكم العام من قبل مصر بناء على توصية بريطانيا العظمى ؛ يكون نائب الحاكم العام مصرياً تعينه مصر، ويتولى إدارة البلاد في غياب الحاكم العام مع رؤساء مجلس الإدارات المجل. الثالثة، يسن الحاكم العام القوانين والأنظمة بمشاركة المجلس ويعمل فيها بالتشاور مع الحكومات البريطانية والمصرية، ولا تنتقص بأي حال من الأحوال من السيادة المصرية٥.- .٨. وقالت فى المواد من ٥-٨ بأن تكون الهجرة المصرية إلى السودان غير مقيدة مع مراعاة لوائح الصحة العامة. وللمصريين كامل الحقوق المدنية فى تولى جميع المناصب العامة، وغير المشغولةا من قبل السودانيين. او البريطانيين، وكذا المساواة بين المصريين والبريطانيين فى ملء الوظائف الشاغرة. وفى المواد ٩ و١٠ قضت

(1) F.O.407193-:- Enclosure in No. 59.Report on General Situation in Egypt for Period from May 11 to 17, 1922,PP.97,98.

بعدم وجود حاجز جمركي بين مصر والسودان، وفي حالة الضرورة يكون لمصر طلب استيراد السلع الغذائية من السودان. وفى المواد١١-١٣ تم النص على مواصلة مصر التجنيد الطوعي في السودان، وتظل وسيطرتها على توزيع ثكنتها السودانية، ويجوز لها استخدام أي جيش سوداني للدفاع عنها، ولا يتم تشكيل هذا الجيش دون إذنها واعلان الولاء لملك مصر رئيسا له. وفى المواد ١٤- ١٦تم اعتماد موازنة السودان من قبل الحكومة المصرية وعدم تعاقد حكومة السودان على قرض دون موافقة مصر. وان تتولى لجنة أنجلو مصرية دراسة سبل تمكين السودان بالوفاء بديونها لمصر دون المساس بتنمية السودان. وفى المادة ١٧- ٢١ خصصت لطريقة التعامل بالعملة وبعض الأمور الدينية وشؤن الري وإمدادات المياه. ولم تسمح المادة ٢٢ للسودان بإنشاء أي أعمال للري قد تحرم مصر من إمدادات المياه التي تعتبرها ضرورية لها حينئذ أو في المستقبل، ومنع تحويل اراضيها الى رى الحياض بعيدا عن أراضي الأشغال. وتكون لوزارة الأشغال العامة المصرية السيطرة الكاملة على النيل، ولها السلطة الوحيدة لبناء أي أعمال سدود سواء لمصلحة مصر أو السودان. وأن تبني تلك الاعمال لصالح حكومة السودان على نفقتها بتفويض من الحكومة المصرية، ولا يجوز وضع أي عائق في طريق ترغب مصر في تنفيذه بنفسها على الأراضي السودانية. وأن تتكلف مصلحة الري المصرية بتوزيع حص مياه السودان حصة المياه، ولا يجوز لحكومة السودان إلحاق مهندس مراقبة بها . وأي خلاف بين الحكومتين فيما يتعلق بتوزيع المياه أو الري يحال إلى لجنة مشتركة يترأسها طرف محايد، يتم ترشيحه بشكل مشترك من قبل الحكومتين البريطانية والمصرية، أو من قبل عصبة الأمم واتاحت المادة ٢٣للسودان خدمة الري الخاصة بها مع صلاحيات محدودة للغاية. وقالت المادة ٢٤ بأنه إذا تم إنشاء أعمال لتخزين المياه خارج السودان فلابد من الحصول على إذن من الدول المجاورة. وراحت المادة ٢٥ تقول بأنه لمدة عشرين عاما لا يسمح للسودان بفلاحة أراضيه من النيل الأزرق وعطبرة، أو من روافد النيل الأخرى المنبثقة من الحبشة، فوق الـ ٣٠٠ ألف فدان بالجزيرة، التى من اجلها سمح للسودان بإنشاء سد مكوار الجاري تنفيذه من قبل خدمة الري المصرى. ونصت صراحة على عدم

تحويل المياه او القيام باعمال بناء لمصلحة السودان على النيل الأبيض أو روافده، أو في منابعه في البحيرات الاستوائية، ما لم تأخذ مصر متطلباتها كاملة [١].

والحوار الذى أجراه رئيس مجلس الوزراء مع الأهرام في ٢٢ مايو ١٩٢٢، وردا على سؤال حول موقف الحكومة من مسألة السودان، أشار إلى حقيقة أن زارته قد أعلنت كامل موافقتها على عمل الوفد الرسمي. وانه مع فشل المفاوضات مع اللورد كرزون، ألمح بأنه غير قادر على مشاركة وجهة النظر الإنجليزية فيما يتعلق بالسودان، خاصة وان الحقوق السيادية لمصر فى السودان مضمونة. مشيرا بأن موضوع السودان كان من بين الموضوعات المحجوزة للمفاوضات المستقبلية بين الطرفين. وانه تواصل مع اللورد اللنبي فى فهم ذلك، وبانه لا ينبغي إجراء أي تغيير في الوضع القائم حتى إجراء مفاوضات بشانها. وختم مذكرا بأن مشكلة السودان كانت معقدة للغاية رغم انه كان يأمل في ايجاد حل مرضي حولها. وأن معارضى الحكومة اتخذوا من الجدل حول السودان وسيلة لتشويه سمعة الوزارة في الرأي العام وفي القري. وحرضوا على أن أي فصل للسودان من شأنه أن يجعل الأراضي الخصبة فى مصر لا قيمة لها. أيضًا، مشيرين بأن قيمة الأرض ستنخفض إذا لم يظل السودان مرتبطًا بمصر بشكل دائم. ومع ذلك حظى هذا الامر بتاثير قليل على القرويين. ضيفا بان المثقفين يشعرون بعد نشر مذكرة رشدي بأن موقف الحكومة ليس سهلاً ولا قويًا، عندما تطرح المسالة للحل. وهناك اجتماعات عبرت عن تمسّك الوفديين الكامل بالسودان باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الأراضي المصرية[٢].وعلى الرغم من أن أوراق المعارضة لا تزال تستخدم مسألة السودان لشن هجمات على بريطانيا العظمى. اللواء" شيوعي، ولكن أيضا "النظام" و "الأمة" و "الأفكار." الاستمرار في اتهام البريطانيين بالسعي إلى تكييف السودان مع تعصب مصر، من خلال "إزالة السلطة المصرية بشكل منهجي من حكومة السودان."

(1) F.O.407193-:- Enclosure in No. 59.Report on General Situation in Egypt for Period from May 11 to 17, 1922,PP.100,101.

(2) F.O.407193-:- Enclosure in No. .Report on General Situation in Egypt for Period from May 18 to 13, 1922,PP.104,105.

يكذب[١].

وفيما يختص بقضية الضابط السوداني المتهم بالتحريض على الفتنة، علي عبد اللطيف، فقد برزت استنكارات لتصرفات السلطات البريطانية في السودان وسياستها. وان بريطانيا سمحت لمحامين من القاهرة بالتدخل للدفاع. مع ان الترافع أمام المحاكم السودانية لا يجوز الا لمحام حاصل على رخصة سودانية. ولهذا راحت جريدة النظام تقول على لسان ضابط مصرى بأن السودان جزء لا يتجزأ من مصر. وكانت محاكمته أمام محكمة عسكرية، لهذا حاول السردار إنكار السلطة القانونية لملك مصر، فطالبت الجريدة بعدم الصمت إذا كسر حاجز الصمت الوزاري فيما يتعلق بأحداث السودان. ولا تسمح بإنشاء حاجز بين مصر والسودان، وان تعلن الوزارة عن موقفها من حقوق مصر. فى حين عبرت الاخبار عن قوة ارتباط السودان بمصر، وسخط السودانين ضد الإدارة البريطانية . واستغربت اللواء المصري من اتهام المصريين نتيجة قولهم بان منذ السودان جزء من مصر، وعما اذا كان هذا الاتهام يخفى شيئا لا يعلمه المصريون، أم أنها جزء من السياسة البريطانية التي تهدف إلى الانفصال بين البلدين، وتشييق الخناق على كل من يحافز على بقاء السودان أرض مصرية. وانه لا يمكنهم تصديق أن الحكومة المصرية ستبقى صامتًة، إذا كانت التهمة الموجهه الى هذا الضابط بالولاء لمصر ولملك مصر.وراحت جريدة الوطن تعبر بأن هذا الضابط فسر شعور البلد، محرضة على مساندته قضائيا بما لديه من حق في الانخراط في السياسة" مشيرة بانه من الواضح أن هذا الضابط قد تجاوز حدود ما هو مسموح، لكن لا يوجد بلد في العالم يتم فيه قطع جلسات المحكمة العسكرية لإعطاء وقت للمحامي من دولة اخرى للوصول لمكان الحادث للدفاع عن المتهم [٢].

(1) F.O.407193-:- Enclosure in No. .Report on General Situation in Egypt for Period from May 18 to 13, 1922,PP.106.

(2) F.O.407194-:- Enclosure in No. 6.Report on General Situation in ruayyt for Period from June 15 to 21, 1922,P.27.

وظل السودان يحتل مكانة بارزة إلى حد ما في الصحافة العربية، معبرا عن الحساسية التى اثارتها برقية السردار للتهنئة للملك فؤاد قائلا فيها " باسمي وباسم الجيش المصري بجميع رتبه" ذكر كل الشعب السوداني. معبرة بأن السياسة الإنجليزية لم تدخر جهداً لفصل السودان عن مصر، مطالبة الحكومة المصرية باستدعاء السردار للمحاسبة. وعبرت الاهرام بأن برقية السردار غريبة ومقلقة وتتعارض حتى مع سياسة اتفاقية عام ١٨٩٩ . وسألت "الأهرام" ما معنى "بجميع الرتب" وما معنى رتب الجيش؟ وهل ضباطها لم يعودوا موجودين؟ وهل وصلنا إلى مثل هذا درجة من الفوضى أن برقية كهذه يمكن تمريرها في صمت. وهناك صحف علقت على تهمة عدم الولاء المنسوبة للضضابط السودانى، وأنه من المستحيل على الحكومة المصرية التزام الصمت، وترك إنجلترا تواصل سياستها في السودان. من ناحية أخرينشرت صحيفة الوطن سلسلة من المقالات فيها جانب ساخر من تلقى الضابط المتهم بإثارة الفتنة تعليمه في كلية غوردون بالخرطوم. ونشرت "اللواء مقالات تثبت أن المنشورات العسكرية تنذر بالتخلي الأولي عن السودان وان وجودها غير صحى[1].

وتشير احدى الوثائق إلى العرض الذي قدمه مرقص بك حنا وأعضاء آخرون في نقابة المحامين بالقاهرة للذهاب الى الخرطوم للدفاع عن علي عبد اللطيف، فقد تم ابلاغهم بأن اللوائح الخاصة بالعاوى القضائية فى السودان، مطلوب رخصة مزاولة المهنة في المحاكم السودانية، وان يكون المحامى دافعا لرسومه السنوية، وبالتالى لم يوافق السكرتير القانوني أن يمنحهم الإذن بالدفاع بالخرطوم طالما يوجد هناك محامين يقومون بذلك الامر وان هذا يتعارض مع ارزاق المحامين هناك خاصة وان القضية بها مغالطات كبيرة وتخضع لدعايات الصحف وان علي عبد اللطيف لا يحاكم أمام محكمة عسكرية، بل أمام محكمة مدنية، لمخالفته المادة ٩٦ من قانون العقوبات المدني السوداني. وان علي عبد اللطيف رفض الترافع باعتباره "غير مذنب". وان الوثيقة التى حوكم من خلالها

(1) F.O.407194-:- Enclosure in No. 5.Report on General Situation in Egypt for Period from June 8 to 14, 1922,P.22,23.

بتهمة اثارة الفتنة لا تحتوي على اشارة لمصر ولا تمس القومية المصرية بشكل مباشر أو غير مباشر.وانها فقط تدعي حق السودان أن يختار حاكمه، وانه حين تم القبض على العديد من الضباط والمدنيين جاءوا باسم علي عبد اللطيف وعبروا عن رايه. وان هناك أكثر من ١٢ شخصًا ينتظرون المحاكمة. فى حين ذكرت جريدة آلأمه أن ثمانية عشر ضابطا سودانيا ومصريا متهما، انهم اعتقلوا ٣٢ مسؤولاً سودانياً لنفس الأسباب[1].

وخلال المحاكمة، وضع الجميع قيد الاعتقال قرب مسئول الكتيبة السودانية الرابعة عشرة بأم درمان. وتم العثور على خمسة ضباط يزورون عبد اللطيف في مقره. وتم احتجاز اثنين أُطلق سراح احدهم قبل محاكمة علي عبد اللطيف. ولم يتم وضع الضباط الثلاثة الآخرين قيد الاعتقال، بل تم احتجازهم فقط في الخرطوم في انتظار نتيجة محكمة التحقيق التى قدمت إجراءاتها إلى السردار للنظر فيها. حيث جاء اعتقال هؤلاء الضباط بسبب زيارتهم لعلي عبد اللطيف كمخالفة للوائح العسكرية. ولم يكن لهم علاقة بالتهم الموجهة إليه، وبالتالى لم يقدم خلاف هؤلاء الخمسة عبر هذه القضية. فى حين ذكرت الأخبار أن ٣٠٠٠ شخص تجمعوا أمام المحكمة لسماع الحكم الذي تسبب في استياء عام. غير ان الواقع يقول بتجمع حوالي ٣٠٠ شخص، معظمهم من الطبقة الدنيا، خارج المحكمة. ولم تكن هناك اى محاولة لاحداث اضطراب أيا كان. بالمقابل عبرت جريدة الأمة بان أخبار من السودان تثبت بأن الشعور القومي يستيقظ هناك وينتشر بسرعة كبيرة، وانهم يكرهون الإمبريالية بصورة كبيرة. وأن السلطات البريطانية تتخذ إجراءات شديدة لخنق هذه الحركة القوية التى لا تقاوم. فى حين نقلت جريدة الاخبار رفض السلطات البريطانية للسماح لهذا الضابط بالدفاع، وان هذا ترك انطباعًا سيئًا للغاية على نتيجة الحكم، وان ما يؤلم الصحيفة هو اللوم الموجهه للحكومة المصرية. وكذلك صمت وزير الحرب عن رفض السماح للضابط بالدفاع عن نفسه فى المحكمة العدل". بالمقابل تساءلت جريدة الأفكار من رئيس الوزراء عن موقفه من سجن انسان

(1) F.O.407194-:- Enclosure in No. 12 Report on General Situation in ruayyt for Period from June 22 to 30, 1922P.32.

بدون محاكمات، وان ما يسمعوه عبارة عن قصة من "ألف ليلة وليلة. وحذرت الوطن من جعل الحكومة المصرية غير قادرة على إنقاذ ضابط سوداني يُزعم أنه بريء. وأنهم بفعلهم هذا يدمرون ثقة ضباط الجيش في حكومتهم ويضربون مشاعر الولاء لديهم. وعبرت الوثيقة بانها تختلف مع السكرتير القانوني فى اخلاله بحقوق نقابة المحامين المصرية، وتفسير الامر بانه موجهة نحو فصل السودان عن مصرً. معربا بان الهدف منه حماية المحامين المزاولين في السودان من منافسى الخارج. فلا شيء يمنع المحامى المصري ليثبت نفسه في الخرطوم ويمارس مهنته هناك. وفي مصر نفسها المحامين الذين يمارسون مهنتهم في محاكم الدرجة الأولى يمكنهم فقط الترافع أمام المحاكم الواقعة في نطاق اختصاصها الذي يقيمون فيه وعلقت جريدة النظام بأن الحكومة السودانية تتجه لمنع المحامين المصريين والأوروبيين من الذهاب للسودان للدفاع عنهم عملائهم. فى حين عبرت صحيفة اخرى بأن بريطانيا العظمى تبذل قصارى جهدها لفصل السودان عن مصر، ولتعميق الانقسام بين البلدين، وان المصريين يعرفون ما يمرر في الخفاء، ويدركون جيدًا أن السياسة البريطانية تسعى إلى الربح من كل الظروف [1].

وتشير احدى الوثائق بان الوفديين قد استغلوا قضية الضابط السوداني علي عبد اللطيف لإثارة الفتنة في السودان وباستخدام مشوه وروايات مبالغ فيها عن القضية لاغراض دعائية في مصر، ووضع الرجل كشهيد لقضية الوحدة المصرية السودانية، وللهجوم على الحكومة المصرية واتهامها بالانحياز للمخططات البريطانية في السودان. واحد المقالات المنشورة فى الاهرام لضابط متقاعد بالجيش المصري يدعى اللواء محمد فهمي باشا المتيني، يشير فيه بأن جمعية أمهات المستقبل تقدمت بطلب لحكومة السودان للحصول على تسهيلات للمضي قدمًا للخرطوم لنقل تعاطف المجتمع المصرى مع أسرة على عبد اللطيف وحضور استئنافه. وان رفض هذا الطلب قد وفر فرصة لاعلان الاحتجاج عنه بشكل جيد. وحكم على الضابط علي عبد اللطيف بتهمة شن هجمات على

(1) F.O.407194-:- Enclosure in No. 12 Report on General Situation in ruayyt for Period from June 22 to 30, 1922P.33,34.

حكومة السودان واثارة الفتنة بالدعوة لحكومة ذاتية من السودانيين الاصليين مستقلة عن وبريطانيا العظمى. ولعبت جريدة الأمة دورًا نشطًا في حملة علي عبد اللطيف، حيث نشرت مقالاً عن قضية علي عبد اللطيف. وواصلت الصحف تخصيصها لمساحات كبيرة للسودان وقضية علي عبد اللطيف، معبرة عن النوايا الانفصالية البريطانية وتواطؤ" الحكومة المصرية في هذه المخططات [1].

خاتمة:-

-أوضحت الدراسة بأن سياسة الادارة البريطانية بشأن السودان كانت واضحة المعالم، وأنها سبقت عملية مناقشة الدستور، وأن الضغط المصرى بشأن ادراج بنود السودان داخل الدستور المصرى لقى معارضة كبيرة من قبل مسؤلى الادارة جميعا، بل إنها نجحت فى نقل تدخلاتها فى هذا النقاش الى لجنة صياغة الدستور، وفرضت تحديدا وحصارا على أى مادة لا تراها مناسبة لتحفظاتها الاربعة.

-بينت الدراسة طبيعة التدخلات البريطانية فى مناقشة الدستور وقدرتها على فرض ما تمليه وزارة الخارجية

البريطانية من اشتراطات وقيود ضد بنود السودان ونجاحها فى فرض رؤيتها النهائية.

(1) F.O.407194-:- Enclosure in No. 24.Report on General Situation in Egypt for Period from July 1 to 10, 1922,P.39,41.

مصادر ومراجع الدراسة:

أولاً –وثائق وزارة الخارجية البريطانية:

-F.O.407-195:- Future Correspondence Respecting Egypt and the Sudan, Part LXXXIX, January to March 1921,Enclosure in No. 130. Report on Egypt for the Year 1921.

-F.O.407-192:- No. 58.Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston,Cairo, February 2, 1922.

-F.O.407-192:- Future Correspondence Respecting Egypt and the Sudan, Part LXXXIX, January to March 1922,No. 73.The Marquess Curzon of Kedleston to Field-Marshal Viscount Allenby, Foreign Office, February 21, 1922.

- F.O.407-192:- Enclosure 2 in No. 73.Declaration to Egypt.

-F.O.407-192:-No. 90.EGYPT: DECLARATION OF POLICY. Statement by the Prime Minister, February 28, 1922.

-F.O.407-193:- Enclosure in No. 13.Report on General Situation in Egypt for period from March 23 to 29,1922.

-F.O.407-192:-No. 90.EGYPT: DECLARATION OF POLICY. Statement by the Prime Minister, February 28, 1922.

-F.O.407-193:- No. 20.Foreign Office to Board of Customs and Excise,Foreign Office, April 20, 1922.

-F.O.407-192:- No. 91.

March 1, 1922.

-F.O.407-192:- No. 99.The Marquess Curzon of Kedleston to Field-Marshal Viscount AUenby ,Foreign Office, March 3, 1922.

-F.O.407-192:- No. 111. The Marquess Curzon of Kedleston to Lord flardingo {Paris),Foreign Office, March 9, 1922.

-F.O.407-192:- Enclosure in No. 111.Notice to Advisers.

-F.O.407-192:- No. 118B.Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston, Cairo, March 15, 1922.

-F.O.407-193:- No. 15.The Marquess Curzon of Kedleston to Field-Marshal Viscount Allenby, Foreign Office, April 10, 1922.

Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston,Cairo, February 28, 1922,P.120.

-F.O.407-192:- No. 92.Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston, Cairo, March 1, 1922.

-F.O.407-192:- No. 93.Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston,Cairo, March 1, 1922.

[11] F.O.407-192:- No. 94.Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston,Cairo, March 1, 1922.

-F.O.407-192:- No. 95.Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston,Cairo,

1922.

-F.O.407-193:- Enclosure in No. 73.Re-port on General Situation in Egypt for Period from May 25 to June 7, 1922.

-F.O.407-193:- Enclosure in No. 73.Re-port on General Situation in Egypt for Period from May 25 to June 7, 1922.

-F.O.407-194:- No. 6.Field-Marshal Viscount Allenby to the Earl of Balfour, Ramleh, June 25, 1922.

-F.O.407-194:- Enclosure in No. 6.Report on General Situation in Period from June 15 to 21, 1922.

-F.O.407-194:- Enclosure in No. 12 Report on General Situation in Period from June 22 to 30, 1922.

-F.O.407-194:- No. 24.Field-Marshal Allenby to

-F.O.407-193:- No. 45. Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston, Cairo, May 6, 1922.

-F.O.407-193:- Enclosure in No. 45.Report on General Situation in Egypt for Period from April 27 to May 3, 1922.

-F.O.407-193:- Enclosure in No. 45.Report on General Situation in Egypt for Period from April 27 to May 3, 1922.

-F.O.407-193:- No. 39.Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston Cairo, May 8,1922.

-F.O.407-193:- No. 40. Allenhy to the Marquess Curzon of Kedleston,Cairo, May 9, 1922.

-F.O.407-193:- No. 48.Questions asked in the House of Commons, May 15,

from September 11 to 20, 1922.

-F.O.407-195:- No. 34.The Marquess Curzon of Kedleston to Field-Marshal Viscount Allenby.Foreign Office, October 25, 1922.

-F.O.407-195:- No. 35.Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston, Ramleh, October 26, 1922.

-F.O.407-195:- No. 57.Field-Marshal Allenby to Curzon, Cairo, October 30, 1922.

-F.O.407-195:- No. 59.Field-Marshal Alenby to the Marquess Curzon,Cairo, November 7,, 1922.

-F.O.407-195:- No. 68.The Marquess Curzon to Field-Marshal Viscount Allenby,-9 November 9, 1922.

the Earl of Balfour,BamZeA, Ratnleh, July 15, 1922.

-F.O.407-194:- Enclosure in No. 24.Report on General Situation in Egypt for Period from July 1 to 10, 1922.

-F.O.407-194:- No. 52.Field-Marshal Viscount Attenby to the Marquess Curzon of Kedleston, Ramleli, August 8.

-F.O.407-194:- No. 68.Field-Marshal Viscount Allenby to tae Marquess Curzon of Kedleston, Ramleh, August 21, 1922,P,101-103.

-F.O.407-194:- Enclosure in No. 77.Report on General Situation in Egypt for Period from September 1-1.0, 1922.

-F.O.407-195:- Enclosure in No. 4.Report on the General Situation in Egypt for the Period

in No. 90.Report on the General Situation in Fgypt for the Period from November 1 to 19, 1922.

[46] F.O.407-195:- No. 98.Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of KedlestonCairo, November 28, 1922,p,113,`114.

-F.O.407-195:- No. 99.Field-Marshal Allenby to the Marquess Curzon,Cairo, November 29, 1922.

-F.O.407-195:- No. 100. Curzon to Field-Marshal Allenby,Foreign Office, November 29, 1922.

-F.O.407-195:- No. 103. Field'Marshal Allenby to the Marquess Curzon, Cairo, November 30, 1922.

-F.O.407-195:- Enclosure in No. 107. Report on the General Situation in Egypt for

-F.O.407-195:- Enclosure in No. 70.Report on the General Situation in Egypt for the Period from October 21 to 31, 1922.

-F.O.407-195:- Enclosure in No 81.Suggested Revision of Articles in Treaty of Sevres relating to Egypt ,as agreed with Sarwat Pasha.

-F.O.407-195:- No. 82.The Marquess Curzon of Kedleston to Field-Marshal Viscount. Allenby, Foreign Office, November 20, 1922.

-F.O.407-195:- No. 90.Mr. Scott to the Marquess Curzon of Kedlcston, Cairo, November 18, 1922.

-F.O.407-195:- Enclosure in No. 90.Report on the General Situation in Fgypt for the Period from November 1 to 19, 1922.

-F.O.407-195:- Enclosure

-F.O.407-195No. 135. Foreign Office to Treasury, Foreign Office, December 27, 1922.

-F.O.407-196:- No. 14. MEMORANDUM ON THE POLITICAL SITUATION IN EGYPT. Part I.— Resume of Events up to the Declaration of February 28, 1922.

-F.O.407-196:- No36. Memorandum on the Relation of the Soudan to Egypt,January 17, 1923.

-F.O.407-196:- No. 20. Field-Marshal Allenby (No. 4) to the Marquess Curzon, January 9, 1923.

-F.O.407-196:- No. 22. Curzon (No. 12) to Field-Marshal Allenby, Lausanne, January 10, 1923.

-F.O.407-196:- No. 30. the Period from November 11 to 20, 1922.

-F.O.407-195:- No. 117. Suggested Revision of Articles in Treaty of Sevres relating to Egijpt if Egyptian Accession is discounted.

-F.O.407-195:- No. 126. Field-Marshal t Allenby to Curzon of Kedleston, Cairo, December 9, 1922.

-F.O.407-195:- No. 126. Field-Marshal Allenby to the Marquess Curzon, Cairo, December 9, 1922.

-F.O.407-195:- No. 126. Field-Marshal Allenby to Curzon, Cairo, December 9, 1922.

-F.O.407-195:- No. 130. Field-Marshal Allenby to the Marquess Curzon,Cairo, December 16, 1922.

1923.

-F.O.407-196:- No. 55. Sir Eyre CroweLausanne to The Marquess Curzon, January 29, 1923.

- F.O.407-196:- No. 58. The Marquess Curzon of Kedleston to Field-Marshal Viscount Allenby,Foreign Office, January 30, 1923.

-F.O.407-196:- No . 64 .Field-Marshal Viscount Allenby to Mr. Lindsay, February 3, 1923.

-F.O.407-196:- No. 66. Field-Marshal Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston, February 4, 1923.

-F.O.407-196:- No, 77. Record of a Discussion with Mr. Ben Spoor and Mr. E. D. Morel, Foreign Office , February 8, 1923.

Field-Marshal Allenby to the Marquess Cnrzon of Kedleston, January 14, 1923.

-F.O.407-196:- No. 37. The Marquess Curzon of Kedleston to Field-Marshal Viscount Allenby ,Foreign Office , January 18, 1923.

[63] F.O.407-196:- No. 46. Marshal Viscount Allenby to Mr. Lindsay, January 25, 1923,pp.77.

-F.O.407-196:- No. 51. Field-Marshal Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston, January 26, 1923.

- F.O.407-196:- Enclosure in No. 53. Report on General Situation in Egypt for Period from January 1 to 10, 1923.

-F.O.407-196:- No. 54. Field-Mrshal Viscount Allenbi to Sir Eyre Crowe , January 29,

Febinary 11, 1923. 1 HAVE the honour to refer to my telegram No. 39 of the 25th January, 1923.

-F.O.407-196:- Enclosure 1 in No. 91. Field-Marshal Allenby to King Fuad. Cairo, February 2, 1923.

-F.O.407-196:- Annex 1 to Enclosure 1 in No. 91., February 2, 1923.

-F.O.407-196:- Annex 2 to Enclosure 1 in No. 91., February 2, 1923.

-F.O.407-196:- Enclosure 3 in No. 91. King Fuad to Allenby,Palais d'Abcline, le 3 fevrier 1923.

-F.O.407-196 :-Enclosure 4 in No. 91. Tew file Nessim Pasha to King Fuad., le 3 fevrier 1923.

-F.O.407-196 :- No. 92.

-F.O.407-196:- No. 80. Memorandum respecting the British Forces in Egypt, 13 February1923.

-F.O.407-196:- Enclosure in No. 81. Report on General Situation in Egypt for Period from January 21 to 31, 1923.

-F.O.407-196:- No. 83. Field-Marshal Allen,by to the Marquess Curzon of Kedleston, February 14, 1923.

-F.O.407-196:- No. 89. Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon, February 10, 1923.

-F.O.407-196:- Enclosure in No. 89. Extract from the "Journal officiel" of February 10, 1923.

-F.O.407-196:- No. 91. Marshal Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston,

-F.O.407-196 :- No. 107. Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston, February 26, 1923.

-F.O.407-196 :- Enclosure in No. 107. Report on General Situation in Egypt for Peiiod from February 11 to 20, 1923.

-F.O.407-196 :- No. 109. Field-Marshal Viscount AUenby to the Marquess Curzon,March 5, 1923.

-F.O.407-196 :- No. 113. Field-Marshal Viscount AUenby to the Marquess Curzon, February 26, 1923.

-F.O.407-196 :- Enclosure in No. 113. The Status of the Soudan. Observations upon Mr. Headlam-Morley's Memorandum of January 17, 1923.

Field-Marshal Allenby to the Marquess Curzon, February 31, 1923.

-F.O.407-196 :- Enclosure in No. 92. Note communicated by Teiofik Nessim Pasha.

-F.O.407-196 :- No. 100. Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon, February 17, 1923.

-F.O.407-196 :- Enclosure in No. 100. Report on General Situation in Egypt for Period from February 1-10, 1923.

-F.O.407-196 :- No. 105. Field-Marshal Allenby to the Marquess Curzon, February 28, 1923.

-F.O.407-196 :- No. 106. The Marquess Curzon of Kedleston to Field-Marshal Viscount Allenby, Foreign Office, March 3, 1923.

-F.O.407-196 :- No. 117. Field-Marshal Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston, March 7, 1923.

-F.O.407-196 :- Enclosure in No. 117 Report on General Situation in Egypt for Period from February 21 to March 1,1923.

-F.O.407-196 :- No. 128. Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston, March 18, 1923.

-F.O.407-196 :- No. 114. Marquess Curzon of Kedleston to Field-Marshal Viscount Allenby, Foreign Office, March 13, 1923.

-F.O.407-196 :- No. 115. Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon,March 14, 1923.

-F.O.407-196 :- No. 116. Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon, March 16, 1923.

-F.O.407-196 :- Enclosure in No. 138. Governor of Gibraltar to the Secretary of State for the Colonies,Gibraltar, Apnl 4, 1923.

-F.O.407-196 :- Enclosure in No. 139.Report on General Situation in. Egypt for Period from March 12 to 21, 1923.

-F.O.407-196 :- No. 129. Field-Marshal Viscount Allenhy to the Marquess Curzon, March 18, 1923.

-F.O.407-196 :- No. 135. Field-Marshal Allenbi/ to the Marquess Curzon, March 31, 1923.

-F.O.407-196 :- No. 136. Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon, March

Marshal Viscount Allenhy to the Marquess Curzon, April 28, 1923.

-F.O.407-196 :- No. 157.Marshal Allenby to the Marquess Curzon of Kedleston, May 10, 1923.

-F.O.407-196 :- No. 162. Field-Marshal Viscount Allenhy to the Marquess Curzon, May 5, 1923.

-F.O.407-196 :- No. 163. Allenby to the Marquess Curzon of Kcdleston,]uIay 5 ,1923.

-F.O.407-196 :- No. 165. Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon, May 12, 1923.

-F.O.407-196 :- Enclosure in No. 165. Report on General Situation in Egypt /or Period from April 26 to May 10, 1923.

-F.O.407-196 :- No. 186. 24, 1923.

-F.O.407-196 :- No. 142. Field-Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon, April 4, 1923.

-F.O.407-196 :- Enclosure in No. 142. Report on General Situation in Eqypt for Period from March 22 to 31, 1923.

-F.O.407-196 :- No. 144. Field-Marshal Allenby to the Marquess Curzou, Cairo , April 19, 1923.

-F.O.407-196 :- No. 147.Marshal Allenby to the Marquess Curzori oj Kedleston, April 23, 11)23.

-F.O.407-196 :- Enclosure 1 in No. 154. Extract from the " Journal official " of April 20, 1923. (Traduction). Resorit royal No. 43 de 1923.

-F.O.407-196 :- No. 155.

-F.O.407-197:- Enclosure in No. 58.Report on the General Situation in Egypt for the Period August 9 to 21, 1923.

-F.O.407-197:- Enclosure in No. 58.Report on the General Situation in Egypt for the Period August 9 to 21, 1923.

-F.O.407-197:- Enclosure 1 in No. 83.Statement by Takla Bey Gabriel, Proprietor of " Al Ahram.

-F.O.407-197:- No. 84.Mr. Scott to the Marquess Ourzon of Kcdleston, September 21, 1923.

-F.O.407-197:- No. 86.Mr. Scott to the Marquess Curzon of Kedleston, September 23.

-F.O.407-197:- No. 95.Memorandum Major-General Sir Lee Stack. October 11, 1923.

Field Marshal Viscount Allenby to the Marquess Curzon, June 10, 1923.

-F.O.407-196 :- Enclosure in No. 186.Report on the General Situation in Egypt for the Period May 25 to June 7,1923.

-F.O.407-197:- Enclosure in No. 17.Report on the General Situation in Egypt for the Period June 7 to 25, 1923.

-F.O.407-197:- No. 47.Memorandum hy Mr. Murray.

-F.O.407-197:- No. 58.Mr. Scott to the Marquess Gurzon of Kedleston,Ramleh, August 24, 1923.

-F.O.407-197:- Enclosure in No. 58.Report on the General Situation in Egypt for the Period August 9 to 21, 1923.

Interior, for the period from the 31st October to the 13th November, 1923, inclusive. Cairo, November 17, 1923.

-F.O.407-197:- EnclosureinNo.136, Report on the general situation in Egypt, for the period from the 14 to the 27th November, 1923.

-F.O.407-197:- No. 140. Treasury to Foreign Office, Treasury Chambers, December 12, 1923.

-F.O.403-454:- Future Correspondence Respecting Africa, Part VIII, 1923.

-F.O.407-192:-No. 90.EGYPT: DECLARATION OF POLICY. Statement by the Prime Minister, February 28, 1922.

-F.O.407-193:- No. 20.Foreign Office to Board of

-F.O.407-197:- No. 111. The Marquess Curzon of Kedleston to Mr. Rcotl (Cairo), Foreign Office, November 1, 1923.

-F.O.407-197:- Enclosure I in No. 111.Covering Memorandum on Sir Lee Stack's Memorandum of October 11, 1923.

-F.O.407-197:- EnclosureinNo.125, Report on the general situation in Egypt, issued by the European Department, Ministry of the Interior, for the period from the 31st October to the 13th November, 1923, inclusive. Cairo, November 17, 1923.

-F.O.407-197:- EnclosureinNo.125, Report on the general situation in Egypt, issued by the European Department, Ministry of the

Customs and Excise,Foreign Office, April 20, 1922.

-F.O.407-193:- Enclosure in No. 59.Report on Situation in Egypt for Period from May 11 to 17, 1922.

- F.O.407-193:- Enclosure in No. 59.Report on Situation in Egypt for Period from May 11 to 17, 1922.

-F.O.407-193:- Enclosure in No. 59.Report Situation in Egypt for Period from May 11 to 17, 1922.

-F.O.407-193:- Enclosure in No. .Report on Situation in Egypt for Period from May 18 to 13, 1922.

-F.O.407-193:- Enclosure in No. .Report on Situation in Egypt for Period from May 18 to 13, 1922.

-F.O.407-194:- Enclosure in No. 6.Report on General Situation in Period from June 15 to 21, 1922.

-F.O.407-194:- Enclosure in No. 5.Report on Situation in Egypt for Period from June 8 to 14, 1922.

-F.O.407-194:- Enclosure in No. 12 Report on General Situation in Period from June 22 to 30, 1922.

-F.O.407-194:- Enclosure in No. 12 Report on General Situation Period from June 22 to 30, 1922.

-F.O.407-194:- Enclosure in No. 24.Report on Situation in Egypt for Period from July 1 to 10, 1922.

ثالثا: المراجع العربية:-

- عمر طوسون:- مصر والسودان، مؤسسة هنداوى، القاهرة، ٢٠١٧.

رابعا: المراجع الاجنبية:-

-Gamal Essam El-Din:- Egypt's 1923 Constitution: The height of liberalism, Al-Ahra mWeeklyThursday7Mar2019 ,https://english.ahram.org.eg/ NewsContent/1/1199/327747

- Rachel M. Scott:- Religion and the Nation State in Egyptian Constitution Making, Cornell University Press. 2021.

-Misako Ikeda:- Independence and constitutionalism in Egypt 1919–1922,International Journal of Asian Studies ,2022.